وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TAREF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2018/2017

قسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة

– دراسة حالة الجزائر –

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

من إعداد الطالب :

دالي محمد أمين

تحت إشراف:

الأستاذ عتروس سيف الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة التي تربط القطاع السياحي كأحد أهم القطاعات الاقتصادية التي يعول عليها للنهوض باقتصاديات الدول، والتنمية المستدامة التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، من خلال التطرق الى المفاهيم الأساسية للسياحة وأهم المحطات التاريخية التي أدت إلى تطورها، والتركيز على أسس السياحة وأهم المنظمات والجمعيات الناشطة في هذا القطاع. كما تناولت الدراسة أيضا الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، تطورها التاريخي، ومقوماتها، مع الإشارة إلى المجهودات التي بذلتها الجزائر في هذا المجال والصعوبات التي حالت دون تحقيق تنمية عادلة اجتماعيا مسؤولة بيئيا. تناولت الدراسة واقع السياحة المستدامة في الجزائر ومقوماتها الطبيعية والبيئية، ومجهودات هاته الأخيرة للنهوض بهذا القطاع من خلال مجموعة من البرامج التنموية مع ذكر الصعوبات التي واجهتها، ثم ابراز أثر السياحة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع السياحي يدخل في صميم تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال احداث تكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاث، فعلى مستوى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، تساهم الإيرادات السياحية في تمويل الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تدفق النقد الأجنبي للعملة الصعبة. أما على المستوى الاجتماعي، فتوفر الاستثمارات السياحية فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، الأمر الذي يخفف من عبء البطالة، كما تساهم الإيرادات السياحية في تحسين المستوى المعيشي للسكان.كما أن السياحة تشجع إقامة المزيد من البنى الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات، كما تساهم في الاهتمام بترميم وصيانة الآثار، والحفاظ عليها وهي من العناصر الهامة في عامل الجذب السياحي، وهذا على مستوى البعد البيئي.

الكلمات المفتاحية :السياحة، التنمية المستدامة، التنمية السياحية، السياحة المستدامة، الاستثمار السياحي.

Résumé :

Cette étude vise à montrer la relation entre le secteur du tourisme comme l'un des secteurs économiques les plus importants qui dépendent de l'avancement des économies des pays et du développement durable qui répondent aux besoins du présent sans affecter la capacité des générations futures à satisfaire leur besoins en abordant les concepts de base du tourisme avec son histoire, Et ses types et motifs, avec un regard sur les fondements du tourisme et les organisations les plus importantes et les associations actives dans ce secteur, puis passer au cadre conceptuel pour le développement durable, son Nous nous pencherons sur la réalité du tourisme durable en Algérie, les mérites naturels et environnementaux, et les efforts de ces circonstances pour promouvoir ce secteur. À travers une série de programmes de développement avec les difficultés mentionnées, Et de mettre en évidence l'impact du tourisme sur les dimensions économiques, sociales et environnementales en Algérie.

L'étude a montré que le secteur du tourisme contribue de manière significative au développement durable en Algérie en intégrant les trois dimensions du développement durable. Au niveau de la dimension économique du développement durable, les recettes du tourisme contribuent au financement du PIB algérien en équilibrant sa balance des paiements grâce aux devises étrangères. De plus, les investissements touristiques fournissent des opportunités d'emplois directs et indirects en Algérie, ce qui réduit le fardeau. Du chômage. Les recettes du tourisme contribuent également à l'amélioration du niveau de vie de la population Au niveau de la dimension environnementale, l'infrastructure de base des routes, transports et communications, et du tourisme contribue à l'intérêt pour la restauration et l'entretien des monuments, et maintient un facteur important dans les éléments d'attraction touristique, et C'est au niveau de la dimension environnementale.

Mots-clés: tourisme, développement durable, développement touristique, tourisme durable, investissement touristique.

اهداء

الحمد لله رب العالمين عدد خلقه، ورضى نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته.

والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى من كلله الله بالهبة والوقار، من علمني العطاء بدون إنتظار،

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، والدي العزيز.

إلى معنى الحب والتفاني إلى بسمة الحياة ومنبع الحنان،

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي، أمي العزيزة.

إلى أخي ورفيق دربي في هذه الحياة، إلى سندي الذي هو مني وأنا منه، هيثم.

الى من سبقونا الى رحمة الله، الى جدي، الى عمي، الى زوج خالتي.

إلى كل عائلتي من أعمام وأخوال، وعمات وخالات، وإلى أجدادي أطال الله في عمرهم.

وكل من ساعدني ولو ببسمة أو دعاء.

إلى كل من نسيهم القلم ولم ينسهم القلب.

شكر وعرفان

بعد حمد الله وشكره.

فأبتدئ بتقديم خالص الشكر والامتنان، وأسمى عبارات التقدير الى الأستاذ المشرف **عتروس سيف الدين**، الذي قادنا الى الدرب الصحيح لإكمال هذا العمل،

فله مني فائق الاحترام والتقدير.

وكذلك أشكر كل أساتذتي من التعليم الابتدائي الى التعليم العالي.

كما لا انسي فظل صاحبيّ علي اللذان كانا لي السند بإخلاص.

وفي الأخير أشكر كل من شجعني ولو بكلمة طيبة، او ابتسامة ودعاء.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	تنوع وسائل السفر ونسبة استخدامها حول العالم (2016).	13
الشكل رقم (1-2)	ترتيب الدول الأولى حسب عدد السائحين (2016).	17
الشكل رقم (1-3)	أقسام السياحة.	22
الشكل رقم (1-4)	نسب أسباب السياحة والسفر حول العالم (2016).	25
الشكل رقم (1-5)	ترتيب الدول الأولى حبس حجم الانفاق السياحي (2016).	30
الشكل رقم (2-1)	الخط الزمني لتطور التنمية المستدامة.	46
الشكل رقم (2-2)	مفهوم الاستدامة.	47
الشكل رقم (2-3)	ترابط الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.	54
الشكل رقم (2-4)	تطور معدلات الفقر في الجزائر بين 2008-2013.	63
الشكل رقم (3-1)	مقومات السياحة في الجزائر.	72
الشكل رقم (3-2)	دخول السياح عبر الحدود الجزائرية (2014).	76
الشكل رقم (3-3)	خروج المواطنين المقيمين عبر الحدود الجزائرية (2014)	77
الشكل رقم (3-4)	مساهمة ايرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 2011-2017.	88
الشكل رقم (3-5)	حجم الايرادات المحصلة من السائحين 2011-2017.	89
الشكل رقم (3-6)	تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري للفترة بين 2000-2013	92

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	مراحل نشأة السياحة وتطورها عبر العصور.	13
الجدول رقم (1-2)	تطور عدد السياح وانفاقهم السياحي من 1950-2020.	26
الجدول رقم (1-3)	ترتيب الدول الأولى حول العالم من إيرادات السياحة.2015-2016	32
الجدول رقم (2-1)	ترتيب بعض الدول ودرجتها في مؤشر أهداف التنمية المستدامة.	56
الجدول رقم (2-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 1994-2015.	61
الجدول رقم (2-3)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة بين 1990-2015.	65
الجدول رقم (3-1)	إحصائيات السياحة الحموية في الجزائر (2014).	71
الجدول رقم (3-2)	وضعية المشاريع السياحية في الجزائر (2014).	73
الجدول رقم (3-3)	توزيع طاقات الايواء السياحي في الجزائر بين 2013-2014-2016.	75
الجدول رقم (3-4)	الفرق بين التنمية السياحية التقليدية، والتنمية السياحية المستدامة.	82
الجدول رقم (3-5)	إيرادات الخدمات المقدمة للسياح من قبل الموظفين 2011-2017.	92
الجدول رقم (3-6)	تطور نصيب الفرد من الايرادات السياحية للجزائر 2005-2013.	93
الجدول رقم (3-7)	الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر.	94

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	i
Résumé	ii
اهداء	iii
شكر وعرفان	iv
قائمة الأشكال	v
قائمة الجداول	vi
فهرس المحتويات	vii
مقدمة عامة	**01**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة	**08**
تمهيد.	09
المبحث الأول: مدخل للسياحة.	**10**
1. نشأة السياحة وتطورها التاريخي.	10
1.1. مرحلة العصور القديمة.	10
2.1. مرحلة العصور الوسطى.	11
3.1. مرحلة العصر الحديث.	12
2. تعريف السياحة والسائح.	14
1.2. تعريف السياحة.	14
2.2. تعريف السائح.	16
المبحث الثاني: أنواع ودوافع السياحة.	**18**
1. أنواع السياحة.	18
1.1. تقسيم السياحة وفقاً للغرض.	18

2.1. تقسيم السياحة وفقاً للعدد.	20
3.1. تقسيم السياحة وفقاً للمناطق الجغرافية.	20
4.1. تقسيم السياحة وفقا لمدة الإقامة.	21
2. دوافع السياحة.	23
المبحث الثالث: أسس السياحة وأهم المنظمات السياحة العالمية.	**27**
1. أسس السياحة.	27
1.1. الطلب السياحي.	27
2.1.العرض السياحي.	28
3.1.التسويق السياحي.	29
4.1.الإنفاق السياحي.	29
5.1. الخدمات السياحية.	30
2. منظمات السياحة العالمية.	33
1.2. منظمة السياحة الدولية.	33
2.2. الجمعية الدولية للنقل الجوي.	34
3.2. المنظمة الدولية للطيران المدني.	35
4.2. الاتحاد الدول لوكالات السياحة والسفر.	35
خلاصة.	37
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وواقعها في الجزائر	**38**
تمهيد.	39
المبحث الأول: من التنمية الى التنمية المستدامة.	**40**
1. التنمية، مفهومها وأنواعها.	40
1.1. تطور مفهوم التنمية.	40
2.1. تعريف التنمية.	41
3.1. أنواع التنمية.	43

2. مدخل للتنمية المستدامة.	43
1.2. التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.	43
2.2. تعريف التنمية المستدامة.	47
المبحث الثاني: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل أبعادها.	**50**
1. البعد الاقتصادي.	50
2. البعد الاجتماعي – البشري.	51
3. البعد البيئي.	52
4. البعد التكنولوجي.	54
المبحث الثالث: مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجهها.	**57**
1. مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة.	57
1.1. مشروع تهيئة الإقليم الجزائري.	57
2.1. مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية.	58
3.1. مؤسسات ومشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر.	58
2. تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.	60
1.2. ضعف معدل النمو الاقتصادي.	60
2.2. تفشي البطالة.	60
3.2. تفاقم حدة الفقر.	62
4.2. التلوث البيئي.	63
5.2. تذبذب معدل التضخم.	64
خلاصة.	66
الفصل الثالث: نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.	**67**
تمهيد.	68
المبحث الأول: مقومات وواقع السياحة في الجزائر.	**69**
1. مقومات السياحة في الجزائر.	69

2. واقع السياحة في الجزائر.	73
1.2. مؤشر المشاريع السياحية.	73
2.2.مؤشر الايواء السياحي.	74
3.2. مؤشر التدفقات السياحية.	76
المبحث الثاني: مجهودات الجزائر لتحقيق تنمية سياحية مستدامة، والمعوقات التي واجهتها.	**79**
1. مدخل للسياحة المستدامة والتنمية السياحية.	79
1.1. تعريف السياحة المستدامة.	79
2.1. تعريف التنمية السياحية.	80
1.2.1. مراحل التنمية السياحية.	80
2.2.1. مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة.	81
3.1. الفرق بين التنمية السياحية التقليدية، والتنمية السياحية المستدامة.	81
2. استراتيجيات ومعيقات النهوض بالسياحة المستدامة في الجزائر.	82
1.2. الاستراتيجيات التنموية في الجزائر.	82
1.1.2. الاستراتيجيات السابقة.	83
2.1.2. الاستراتيجيات المستقبلية.	85
2.2. معوقات التنمية السياحية في الجزائر.	86
المبحث الثالث: دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.	**87**
1. دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.	87
1.1. مساهمة ايرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.	87
2.1. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.	89
2. دور السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر.	90
1.2. خلق مناصب شغل.	91
2.2. تحسين مستوى معيشة السكان.	93
3. أثر القطاع البيئي على تنمية السياحة في الجزائر.	94

خلاصة.	96
الخاتمة	97
قائمة المراجع	102

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر السياحة نشاطا يقوم به الانسان منذ القدم يتمثل في تنقل الفرد من مكان لآخر ولأسباب العيش البسيطة، فقد كانت عبارة عن نشاط بدائي وبسيط في جميع جوانبه سواء من حيث الأهداف أو المظاهر، وما لبثت أن عرفت ظاهرة السياحة تطورا تدريجيا منذ القدم ، إلى أن شهدت قفزة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي و اصبحت السياحة من أهم الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، ما دفع العديد من الخبراء إلى دراستها وتحليل أنشطتها لتغدو علما قائما في الكليات والجامعات، وقد مرت خلال تطورها بالعديد من المراحل و ذلك تبعا لتطور أهدافها و أسبابها و كذلك تطور كل من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للفرد والمجتمع.

فالسياحة أحد المجالات الأكثر حيوية وديناميكية في الدول و تمثل القلب النابض لاقتصاديات العديد منها سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، بل تعتبر ركيزة لاقتصاديات بعض الدول، كيف لا وهي تعد واحدة من أكثر الصناعات نموا باعتبارها مصدرا للعملات الصعبة ومجالا كبيرا لتشغيل اليد العاملة وبالتالي زيادة في الدخل الوطني، دون اغفال الدور الفعال في عملية التنمية المستدامة، والتي ونظرا لارتباطها بشكل أساسي بالبيئة والطبيعة ، فقد بدأ الاهتمام والتركيز على مبدأ الاستدامة في السياحة والاهتمام بجانب التنمية الاقتصادية المستدامة وكذلك الاستجابة لمقتضياتها من خلال الانعكاسات الناتجة عن النشاط السياحي ورعاية حقوق الأجيال المستقبلية.

وبالرغم من هذه الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع، إلا أن دولة بحجم قارة كالجزائر لا تزال تراهن على عائدات النفط والمحروقات في بناء اقتصادها الوطني والذي تتراجع أسعاره يوما بعد الآخر في الأسواق العالمية، ولكن يجب الاشادة بسعي الجزائر لتحقيق السياحة المستدامة، ولحجز موضع لها في النشاط السياحي العالمي، وجعله من أهم أولوياتها التي تعتمد عليه الدولة خاصة بعد التراجع الكبير لقطاع الطاقة في الدولة نتيجة لانهيار أسعار النفط والذي كان يمثل المصر الأول لإيرادات الدولة.

1. اشكالية الدراسة:

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

كيف يساهم القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن خلال طرحنا للإشكالية التالية تتبلور لنا بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياحة المستدامة؟ وما هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى تطورها؟
- ما مدى فعالية القطاع السياحي في التنمية المستدامة؟
- ما مدى استجابة القطاع السياحي في الجزائر لمتطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة؟

2. فرضيات الدراسة:

من الأسئلة سالفة الذكر يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تساهم السياحة المستدامة في تطوير القطاع السياحي دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية.
- يساعد القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إيرادات العملة الصعبة، وفتح مناصب التشغيل.
- للجزائر العديد من الموارد والمقومات الطبيعية والتاريخية، والتي تساهم في تحقيق تحقيق التنمية المستدامة من خلال القطاع السياحي.
- لا تستفيد الجزائر من كامل إمكانيات قطاعها السياحي، وهذا بسبب ضعف الاستغلال الأمثل لمواردها ومقوماتها الطبيعية.

3. أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة اهميتها من اهمية قطاع السياحة بحد ذاته وذلك لما تملكه الجزائر من مقومات وإمكانيات سياحية طبيعية، مادية وبشرية ضخمة ، تمكنها من تحقيق التنافسية في هذا القطاع، بالإضافة للاهتمام المسلط من طرف الحكومة الجزائرية على قطاع السياحة في السنوات الاخيرة من خلال مشاريع و برامج التهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة، و لتطوير مفهوم السياحة المستدامة و ثقافتها ، كذلك تتمثل أهمية دراسة القطاع السياحي في كونه يعد موردا هاما للخزينة و له دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق فائض في العملة و خلق فرص العمل بالإضافة إلى ذلك تكمن أهمية الدراسة في إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها الجزائر و تسليط الضوء على مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة مثل العديد من الدراسات العلمية في المجال الاقتصادي إلى:

- محاولة تسليط الضوء على المجال السياحي الذي أصبح الشغل الشاغر لكبرى الدول المتقدمة.
- محاولة ايضاح أهم الجوانب المتعلقة بالسياحة المستدامة في الجزائر.
- ابراز أهمية انفتاح ذهنية الافراد وذلك للرقي بمجال السياحة.
- تسليط الضوء على حجم المداخيل التي تنتج عن مجال السياحي والسياحة المستدامة.
- إبراز جهود الدولة من خلال إتباع مجموعة من البرامج والسياسات من اجل تشجيع للنهوض بالقطاع السياحي.
- تسليط الضوء على أهمية السياحة المستدامة وما تقدمه للاقتصاد الوطني خاصة من جانب التنمية المستدامة.
- تعتبر هذه الدراسة إضافة علمية يمكن ان تقدم اثراء علمي للباحثين.

5. دوافع اختيار موضوع الدراسة

وتتجلى الأسباب التي دفعت بنا الى دراسة هذا الموضوع دون غيره، الى الأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- نظرا للميول الشخصي لمثل هذه المواضيع المتعلقة بالنهوض بحال الجزائر.
- توفر المراجع اللازمة، مع ذكر قلة البحوث والدراسات في مستوى الدكتوراه.
- لأنه موضوع مهم على المستوى العالمي، ولم يتم إدراك أهميته بشكل كبير في الجزائر.
- من الأسباب التي أدت إلى دراسة هذا الموضوع وخوض الغمار في أسراره هي الرغبة في معرفة ما هي القيمة المضافة التي تقدمها السياحة المستدامة للاقتصاد الوطني.
- التوجه الحديث للكثير من دول العالم نحو اعتماد نموذج السياحة المستدامة كنموذج مثالي وبديل يهدف الى حماية السياحة وتحقيق الاستدامة.
- اعتبار السياحة من بين القطاعات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر خصوصا في ظل التقلبات الكبيرة التي تشهدها سوق النفط دوريا، وكمورد مالي مهم يضمن دخول العملة الصعبة وتوفير مناصب شغل دائمة.
- للأهمية البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للسياحة المستدامة.
- لأن السياحة المستدامة أصبحت حتمية في كثير من الدول الغربية والعربية على حد سواء.

6. المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم إتباع المنهج **الوصفي التحليلي**، باعتباره منهجا مناسبا لمثل هذه المواضيع، و ذلك من خلال عرض المعطيات و البيانات المتعلقة بموضوع محل الدراسة الا و هو السياحة، حيث تم وصف الظاهرة كما هي مع تحليل أبعادها، ثم القيام بتحليل وتقييم النتائج المحققة في قطاع السياحة مقارنة بالأهداف المسطرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وهذا بالاعتماد والاطلاع على عدد معتبر من الكتب والمراجع العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والاستعانة بالمقالات والتقارير والإحصائيات المنشورة من قبل الهيئات الرسمية الوطنية والدولية وذلك للإلمام بجميع جوانب الموضوع نحل الدراسة.

7. الدراسات السابقة:

فمن بعض الدراسات التي سبقت عن القطاع السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر، نذكر منها:

- **الدراسة الأولى:**

أطروحة دكتوراه لعبد الله عياشي بعنوان: **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة (2016/2015)**، وقد قسم الباحث الجانب النظري لدراسته الى فصلين رئيسيين، الفصل الاول يعالج أبرز المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياحة والتنمية المستدامة أما في الفصل النظري الثاني فيعالج المفهوم النظري للسياحة البيئية وشروط استدامتها.

وبالنسبة للجانب التطبيقي فقسم الباحث دراسته الى فصلين رئيسيين أيضا، الفصل الأول عالج واقع وتطور السياحة في الجزائر مع ذكر بعض الآثار المترتبة عن السياحة، اما الفصل الأخير للبحث فتمت فيه دراسة الاستراتيجيات المبرمجة لتنمية السياحة البيئية في الجزائر مع دراسة حالة لحظيرة الطاسيلي بالجنوب الكبير.

- **الدراسة الثانية:**

أطروحة دكتوراه لكواش خالد بعنوان: **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية (2013/2012)**، حيث قام الباحث فيها على الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هو واقع وأهمية وآفاق التنمية السياحية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم آنذاك؟ ما المقصود بالسياحة؟ وأين تكمن أهميتها الاقتصادية والاجتماعية؟، ما هو موقع ومكانة

القطاع السياحي في الجزائر مقارنة ببعض الدول المجاورة؟ كيف يمكن تقييم تجربة الجزائر السياحية؟، هل هناك رؤية استراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع السياحي؟، ما هي تحديات ومشكلات التنمية السياحية في الجزائر؟ وما هي الإجراءات الكفيلة التي اعتمدتها الحكومة للنهوض بالسياحة في الجزائر؟ حيث قام الباحث بتقسيم دراسته إلى أربعة فصول، تناول في الفصل الاول تاريخ ومفهوم السياحة والسائح، وفي الفصل الثاني، تطرق الى أهمية السياحة كنشاط اقتصادي وأبرز مؤشراتها، ثم في الفصل الثالث الى تنظيم وأداء السياحة في الجزائر، وفي الفصل الأخير تعرض الى الآفاق المستقبلية لقطاع السياحة في الجزائر.

- **الدراسة الثالثة:**

أطروحة دكتوراه ل: عويننا عبد القادر بعنوان: **السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 (2013/2012)**، وقد قسم الباحث الدراسة إلى ستة فصول، تناول في الفصل الأول المفاهيم الاساسية المتعلقة بالسياحة والتسويق السياحي ، وفي الثاني واقع السياحة الجزائرية ومقارنتها مع بعض التجارب السياحية لبلدان مصر، تونس والمغرب، أما في الفصل الثالث الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر ، وتطرق في الفصل الرابع الى تحديد وتشخيص العقبات والمعوقات التي حالت دون النهوض بالسياحة الجزائرية ، والفصل الخامس محتوى ومضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، وفي الفصل السادس والأخير تعرض الى تحليل محتوى ومضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

- **الدراسة الرابعة:**

أطروحة دكتوراه ل: شرفاوي عائشة بعنوان: **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية (2015/2014)**، وقد قسمت الباحثة دراستها إلى أربعة فصول حيث تطرقت في الفصل الأول الى الإطار النظري للسياحة وأهميتها واتجاهاتها، كما تطرقت إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية السياحية والتنمية المستدامة للسياحة والتخطيط السياحي، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الدولية، وأثرها على صناعة السياحة وأبرزها ظاهرة العولمة وتأثيرها على صناعة السياحة ،ثم الأزمة المالية وأثرها على صناعة السياحة ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صناعة السياحة الدولية.

وفيما يخص الفصل الثالث فتم التطرق من خلاله إلى واقع الاقتصاد الوطني وإلى تطور السياسات السياحية منذ الاستقلال إلى غاية 2007 أي قبل سنة 2008 بداية تطبيق الاستراتيجية السياحية الجديدة وأهم مشاكل وعراقيل صناعة

السياحة، وأخيرا وبالنسبة للفصل الرابع الذي تناول الاستراتيجية السياحية في الجزائر من خلال تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق، 2025 وأهم نتائج هذه الاستراتيجية وما هي الحلول المقترحة أو آليات للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

8. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في :

- **الحدود الزمانية:** تم دراسة النشاط السياحي منذ بداية التاريخ، مع جعل سنة 2025 حدود البرامج المستقبلية الجزائرية للنهوض بالقطاع السياحي.
- **الحدود المكانية:** تم دراسة واقع موضوع البحث عالميا بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة.

9. صعوبات الدراسة:

وتبرز أهم الصعوبات التي واجهت الباحث في الدراسة خصوصا فيما يلي:

- عدم توفر الاحصائيات الحديثة اللازمة التي تثري وتخدم البحث في مجال السياحة والتنمية المستدامة.
- كثر المراجع المتماثلة المحتوى.

10. تقسيمات البحث:

تبعا للإشكالية العامة التي وضعت للدراسة وكذلك من اجل الإجابة عن الأسئلة الفرعية الناتجة عنها ومن أجل معرفة صحة الفرضيات المطروحة وطبقا للمنهج المتبع في الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية، حيث يتضمن الفصل الأول الذي عنون ب **"الإطار المفاهيمي للسياحة"** ، مفاهيم أساسية للسياحة والسائح محتواه في المبحث الاول، وهذا بعد ذكر مراحل نشأة وتطور السياحة، ثم التطرق في المبحث الثاني الى أنواع تقسيمات ودوافع السياحة، وأخيرا سنلقي نظرة في المبحث الثالث على أسس السياحة وبعض المنظمات والجمعيات الناشطة في القطاع السياحي حول العالم.

"**الاطار النظري للتنمية المستدامة وواقعها في الجزائر**" ، هو عنوان الفصل الثاني الذي يتضمن الإطار المفاهيمي للتنمية والتنمية المستدامة في المبحث الأول، مع ذكر الخط الزمني لتطورهما، كما سيتم التطرق الى ابعاد وأهداف التنمية المستدامة في المبحث الثاني، وآخر ما سيحتويه الفصل، هو مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، مع الصعوبات التي واجهتها، وهذا في المبحث الثالث.

الفصل الثالث:

أما بخصوص الفصل الثالث والأخير الموسوم ب "**نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر**" ، تمت فيه دراسة مقومات وواقع السياحة في الجزائر من خلال مبحثه الأول ، وشمل المبحث الثاني المنظور المعرفي للتنمية المستدامة، مع ذكر مجهودات الجزائر وآفاق النهوض بهذا النشاط، مع الصعوبات التي واجهتها، وفي المبحث الثالث تم ابراز أثر السياحة عل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياحة

تمهيد:

عرف الإنسان السفر والترحال منذ القدم حين كان يسافر في الأرض لأسباب ضرورية وبسيطة كالمأكل والمشرب والأمان، وتطورت هذه الظاهرة مع تطور الزمن باختلاف رغبات الفرد ودوافعه لهذا النشاط، ما جعل السياحة تحضي بأهمية بالغة، كونها واحدة من أكبر الصناعات في العالم، إذ تسهم بتريليونات الدولارات في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، وفي العديد من البلدان، النامية منها والمتقدمة على السواء، تُعتبر السياحة على نحو ملائم محركا للنمو الاقتصادي ومسارا لتحسين ثروات الناس والمجتمعات المحلية التي قد تسعى جاهدة من دونها لتحقيق النمو والرخاء.

وعليه فسيتم التطرق في هذا الفصل الى الإطار المفاهيمي للسياحة من خلال تقسيمه الى:

- المبحث الأول: مدخل للسياحة.
- المبحث الثاني: أنواع، ودوافع السياحة.
- المبحث الثالث: أسس السياحة وأهم المنظمات السياحية العالمية.

المبحث الأول: مدخل للسياحة.

تعتبر السياحة في وقتنا الحالي من أهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بجزء كبير من الإيرادات العالمية عامة والمحلية خاصة، كما تعتبر السياحة جسرا للتواصل بين الحضارات العالمية ووسيلة لاكتشاف حضارات جديدة، ناتجة عن تطورها عبر العصور.

1. نشأة السياحة وتطورها التاريخي.

السياحة كسلوك بشري وحركة سفر، ظاهرة قديمة قدم البشرية نفسها، يصعب تحديد البداية الحقيقية لها، ومع تطورها ونموها المستمر، أصبح لها أسس، قواعد وعلاقات دولية، اهتمت بها الدول بوصفها قطاعا رائدا يدخل في جميع المراحل العملية التنموية ويؤثر في كل القطاعات الأخرى، والآن غدت علما يدرس في الجامعات والمعاهد العليا، ولها نظريات مختلفة.

ويمكن تضمين مراحل نشأة السياحة في ثلاث حقب هي:

1.1. مرحلة العصور القديمة: "منذ نشأة الانسان"

تشمل هذه المرحلة حركة السكان وسفرهم منذ القدم، حين كان الانسان بدائيا في تنقلاته وحركاته، حيث كان يسير على الأقدام، ويستخدم الدواب في سفره، ولم تكن هناك قوانين تحكم وتضبط حركة البشر سوى قوانين الطبيعة.[1]

ومع بدايات عصر الكشوفات الجغرافية، تطورت حركة الانسان وتعددت رحلاته لعدة أسباب، فحركة الجيوش والغزاة كانت لغايات عسكرية وسياسية، والسفر للأماكن المقدسة كان لأسباب دينية، أما الرحالة والمكتشفون فكانت أسفارهم لأهداف علمية، وكذلك الحال بالنسبة للحرفيين وأصحاب المهن والتجار الذين سعوا من خلال أسفارهم إلى تحقيق مكاسب اقتصادية.[2]

وعموما لم تكن السياحة وحركة السفر في هذه المرحلة قد تبلورت كنشاط وكمفهوم واضح محدد الأبعاد، ولكنها لم تقتصر على السفر من أجل التجارة أو الأغراض العسكرية فقط، فقد كان اليونانيون ومنذ ما يزيد عن 2000سنة، يرحلون في جميع

[1] محمد العطا عمر، ندوة علمية بعنوان "**أثر الأعمال الإرهابية على السياحة**"، مركز الدراسات والبحوث: قسم الندوات والقاءات العلمية، دمشق، سوريا، 2010/07/06، ص4.

[2] سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص02.

أنحاء البلاد للاشتراك في الألعاب الأولمبية، ما نطلق عليه اليوم السياحة الرياضية، كما أن الكتب تتحدث عن الكثير من الأسفار الكثيرة والتي يمكن اعتبارها أوليات في السياحة، والتي من غير شك ليست السياحة بالمعنى الحديث المعروف حاليا.[1]

2.1. مرحلة العصور الوسطى: "بين القرن الثامن والرابع عشر ميلادي".

ارتكز اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة، الحج، أو الدراسة وقد انفرد العرب في الفترة ما بين القرن الثامن والقرن الرابع عشر بتطوير مبادئ السياحة بحيث وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة، وكانت بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراء، فكل تجارة العالم تجرى بها مما جعل تجارتها نشيطة وصناعاتها ناجحة، وكانت مركز الحياة الثقافية والحضارية حيث جذبت إليها العلماء والمثقفين من كل أنحاء العالم، وبدأت حركة الازدهار في العلوم والفنون والآثار.[2]

ولقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم الذي كان يدور في فلك تلك الحضارة، تاركين وثائق سياحية مهمة ومن أبرزهم ابن بطوطة الذي وضع كتاب "**تحفه الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**" الذي ضمنه رحلاته إلى آسيا وإفريقيا وكذلك أبو عبيدة البكري الذي وضع كتاب عن غرب إفريقيا بعنوان "**المسالك والممالك**" ولا تزال هذه الكتب تصلح للإرشاد السياحي في تلك المناطق إلى يومنا هذا، والرحالة ابن جبير الذي قام برحلة من بلاد الأندلس إلى المشرق.[3]

أما بالنسبة لغير العرب فيمكن أن نذكر رحلة الإمبراطور الفرنسي شارمان إلى بغداد في عصر الخليفة هارون الرشيد عام 789هـ، قام بعد ذلك الإيطالي المشهور **ماركو بولو** برحلة إلى الصين بداية من فلسطين ثم أرمينيا ثم انحدر بطريق أرض الجزيرة إلى الخليج العربي ثم اتجه إلى بكين، كما كانت الإمبراطورية الرومانية مركز الإشعاع الفكري والحضاري والتجاري، وكان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار عبر العالم.[4]

وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات لغرض العلم والدراسة والتعرف على أراء الغير، وكانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين، كون السفر يتطلب وقت وأموال ضخمة.[5]

---

[1] وزاني محمد، **السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص03.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، ط 01، دار زهران، عمان، الأردن ، 2008، ص ص 17-18.

[3] محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، ط 01، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ،1995، ص17.

[4] نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2007، ص 15.

[5] شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 3.

3.1. مرحلة العصر الحديث: "بداية القرن السادس عشر"

انطلقت هذه المرحلة مع بداية القرن السادس عشر، الذي تميز بالكشوفات الجغرافية ، فقد شهدت هذه المرحلة اكتشافات جديدة أهمها اكتشاف أستراليا عام 1605و م نيوزيلاندا 1769م، وفقد عرفت هذه المرحلة "بالرحلات الأوروبية إلى إفريقيا"، هذا مع تطور الإعلام ووسائل المواصلات والاتصالات وظهور بعض القوانين المنظمة للنشاط السياحي نتيجة الحدود السياسية، شملت هذه المرحلة كذلك الثورة الصناعية لاسيما في أوروبا، وبالتالي عرف العالم أول تنظيم لرحلة سياحية من خلال توماس كوك (رجل أعمال بريطاني ، ورائد في النشاط السياحي) عام 1841م في بريطانيا، حيث قام بنقل مجموعة من الأشخاص من الطبقات الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يوم واحد، كما قام أيضا بنشر مجلة في السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة واحتياجات الضرورية من خلال الترحال .[1]

ومع بداية القرن العشرين تطورت السياحة بصورة لم تشهدها في أية فترة زمنية سابقة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب زيادة أوقات الفراغ وارتفاع مستويات المعيشة والتعليم والتوسع في وسائل النقل والمواصلات السريعة، أهمها الطائرات، إذ يعتبر القرن العشرين "قرن السياحة " حيث شهد تطور هائل في النشاط السياحي أو ما يعرف بالاقتصاد السياحي، وبالتالي حدث التطور في المنشآت السياحية والفنادق العملاقة، و هذا يظهر جليا من خلال تعدد الأنماط السياحية و تنمية الموارد لكل دولة ، وأيضا من خلال التطور المستمر في المنتج السياحي الذي يتواكب مع شرائح متعددة من السياح ، كما كان لأبعاد البيئة الكثير من الاهتمام العالمي و الإقليمي ، و أصبحت الدول تتسابق في تعمير المرافق التي تستخدم للسياحة، وتقديم التسهيلات اللازمة لجذب المستثمرين المحليين و الأجانب ، وتحفيزهم لزيادة استثمارهم في المجالات السياحية المختلفة.[2]

والشكل التالي يمثل تنوع وسائل السفر ونسبة استخدامها حول العالم:

[1] نمران مشري، **الإعلان الإلكتروني ودوره في الترويج للرحلات السياحية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015/2016، ص21.

[2] محمد العطا عمر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الشكل رقم (1-1): تنوع وسائل السفر ونسبة استخدامها حول العالم(2016).

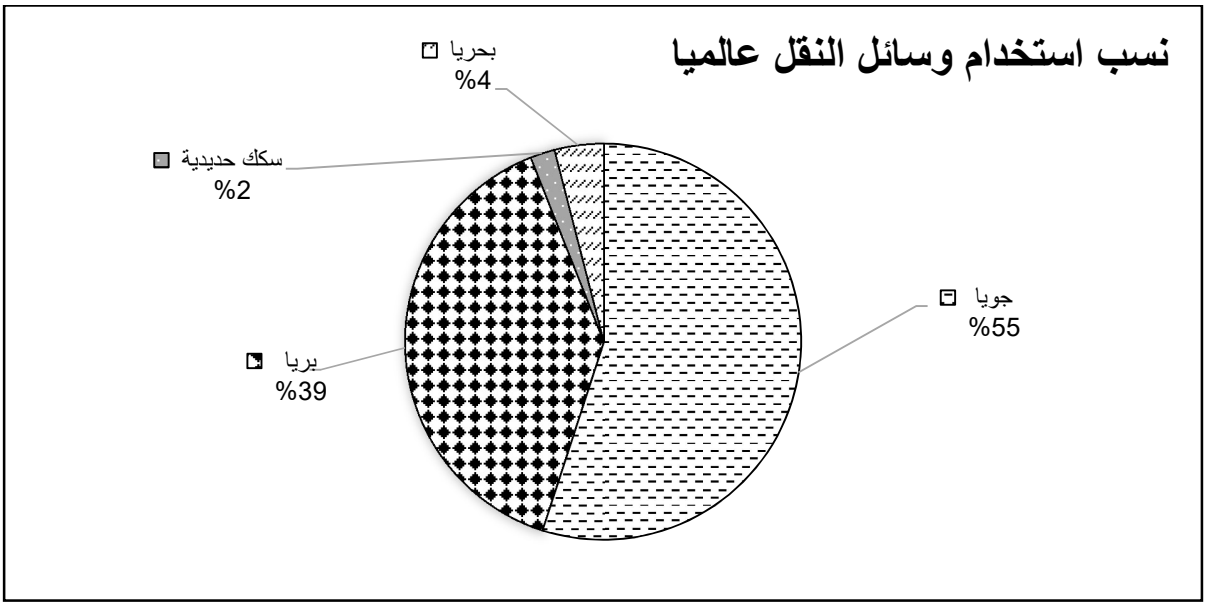

المصدر: **World tourism organization, UNWTO tourism highlights, 2017 Edition, P 05**

والملاحظ من خلال تحليل الدائرة النسبية، أن وسيليه النقل الأكثر استخداما هي النقل الجوي بنسبة 55%، بعد أن كانت معدومة الاستخدام في العصور الأولى –طبعا لأسباب واضحة-، تليها على الترتيب الوسائل البرية ب 39%، ثم الوسائل البحرية ب 04%، وتأتي وسيلة السكة الحديدية في المرتبة الأخيرة ب نسبة 02%.

ويمكن تلخيص المراحل السابقة وما تميزت به في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): مراحل نشأة السياحة وتطورها عبر العصور.

مرحلة العصور القديمة	مرحلة العصور الوسطى	مرحلة العصر الحديث
– بدأت منذ نشأة الانسان. – كانت وسائل النقل بدائية. – لم تكن هناك قوانين تحكم وتضبط حركة البشر سوى قوانين الطبيعة.	– بين القرن الثامن والرابع عشر. – برز دور العرب في تطوير مبادئ السياحة. – ظهرت رحلات طالبي العلم والدراسة.	– انطلقت مع بداية القرن السادس عشر. – تميزت بالكشوفات الجغرافية. – تأسيس منظمات خاصة بالنشاط السياحي. – تطور وسائل النقل.

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة.

2. تعريف السياحة والسائح.

1.2. تعريف السياحة.

يعود مفهوم السياحة لكلمة" Tour" المشتقة من الكلمة اللاتينية ''Torno"، ففي عام1643م ولأول مرة تم استخدام مفهوم "Tourisme" ليدل على السفر أو التجوال أو الانتقال أو الترحال من مكان لآخر، حيث يتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين.[1]

وحسب قاموس لاروس (قاموس فرنسي)، تم تعريف السياحة على أنها عبارة عن الترفيه عن النفس كونها مجموعة من الإجراءات التقنية، المالية والثقافية المتاحة في كل دولة أو في كل منطقة والمعبر عنها بعدد السواح. [2]

وعلى الرغم من كون السياحة لفظة حديثة في اللغات الأجنبية إلا أنها كانت معروفة في اللغة العربية، فلفظة السياحة في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي "ساح" سيحا وسيحانا ومنها يسيح الماء وسيحان الماء يعني جريانه.[3]

وقد ورد في القرآن الكريم ذكر لفظة السياحة في أكثر من موضع يمكن ذكر بعضها حيث ورد في سورة التوبة قوله تعالى: " **فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين**". **(سورة التوبة، أية 2)**.

1.1.2. تعريف السياحة عند بعض العلماء:

– تعريف **هرمن فون شولرا** (عالم نمساوي): " هي اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة". وقد ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي ولكنه أهمل هو الأخر الجانب النفسي والثقافي للسياحة.[4]

---

[1] عميش سميرة، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية خلال الفترة 1995–2015**، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2015/2014، ص 18.

[2] عبد الله عياشي، **استراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 34.

[3] نرمان مشري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] ليلى بوحديد، الهام يحياوي، **إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5، جامعة المدية، المدية، الجزائر، 2016، ص 115.

– تعريف **جوبير فرويلر** (عالم ألماني): " هي ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، والى مولد الإحساس وجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأواسط مختلفة من الجماعات الإنسانية وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل نلاحظ من هذا التعريف انه تم التركيز على الجانب الاجتماعي وأهمل الجانب الاقتصادي.[1]

– تعريف **بوركارت** و**ميدليك** الذي نص تعريفهما على أن السياحة "هي استخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الاستجمام وأنها تشمل معظم أشكال السفر، حيث اعتبراها على أنها حركة مؤقتة للسكان والناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكنهم وإقامتهم الدائمة وتشمل السياحة جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات".[2]

2.1.2. تعريفات بعض الهيئات والمنظمات السياحية للسياحة:

- **تعريف المنظمة العالمية للسياحة:** تعرف السياحة بأنها " نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز السنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل " .[3]

- **تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة** :السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى سفر المتعة، فهي مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار.[4]

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما** 1963: أن السياحة "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفَترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة، ولا تزيد عن

[1] سويقات محمد عبد الرحمان، **واقع استخدام عناصر المزيج الترويجي على مستهلك الخدمات السياحية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 2.

[2] عبد الله عياشي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 73.

[4] ليلى بوحديد، الهام يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

اثنتي عشر شهرا بهدف السياحة التَرفيهية، العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان السياحة الخارجية والسياحة الداخلية".[1]

- **مؤتمر (أوتاوا) بكندا 1991** عرف السياحة بأنها" الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فَترة معينة من الزمن، وألا يكون الغرض من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر اليه".[2]

ومن التعاريف سالفة الذكر يمكن وضع تعريف شامل للسياحة هو أن: السياحة هي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة أفراد يحدث عنه انتقال من مكان إلى أخر أو من بلد إلى أخر بغرض زيارة مكان معين أو عدة أماكن، ينتج عنه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات جديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة.

2.2. تعريف السائح.

لتعريف السائح أهمية كبيرة من عدة نواحي، كالناحية الإحصائية التي تهم بجمع المعلومات، البيانات والإحصائيات الخاصة بعدد السياح ومقدرتهم على الإنفاق، وكذلك الحال بالنسبة للناحية الاقتصادية فكل إنفاق داخل البلد المضيف من قبل السياح يعتبر إنفاقا سياحيا، مثل الإنفاق على الطعام والشراب، الإيواء، النقل والترفيه.[3]

ومن تعريفات السائح نذكر:

- تعريف **يفاس تينارد** (عالم اقتصاد فرنسي) :يمكن اعتبار السائح كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة كاملة ولا تزيد عن أربعة أشهر لأجل أحد الأسباب التالية: المتعة، الصحة، المهمات والاجتماعات، رحلات الأعمال والتنقلات الخاصة، الرحلات الدراسية.[4]

---

[1] حميدة بو عموش، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص 23.

[2] عوينا عبد القادر ، **السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012، ص09.

[3] زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل السياحة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص 12.

[4] يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة بغداد ، العراق، 2013، ص 98.

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتسهيلات الحركية للسفر** سنة 1954: فقد وصل إلى تعريف السائح كما يلي: "كل شخص بدون تمييز لعنصر الجنس أو اللغة أو دين يدخل منطقة دولة طرف اتفاقية غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، ويبقى لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن ستة أشهر وذلك في خلال اثني عشر شهرا لأغراض مشروعة غير الهجرة.[1]

وأعاد مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين سنة 1963 النظر في تعريف السائح ووصل إلى تعريف شامل يتمثل في كون السائح: " هو أي شخص يزور دولة غير الدولة التي أعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها ".[2]

والشكل التالي يمثل ترتيب الدول التسعة الأولى من حيث عدد السائحين في سنة 2016:

الشكل رقم (1-2): ترتيب الدول الأولى حسب عدد السائحين (2016) الوحدة (مليون).

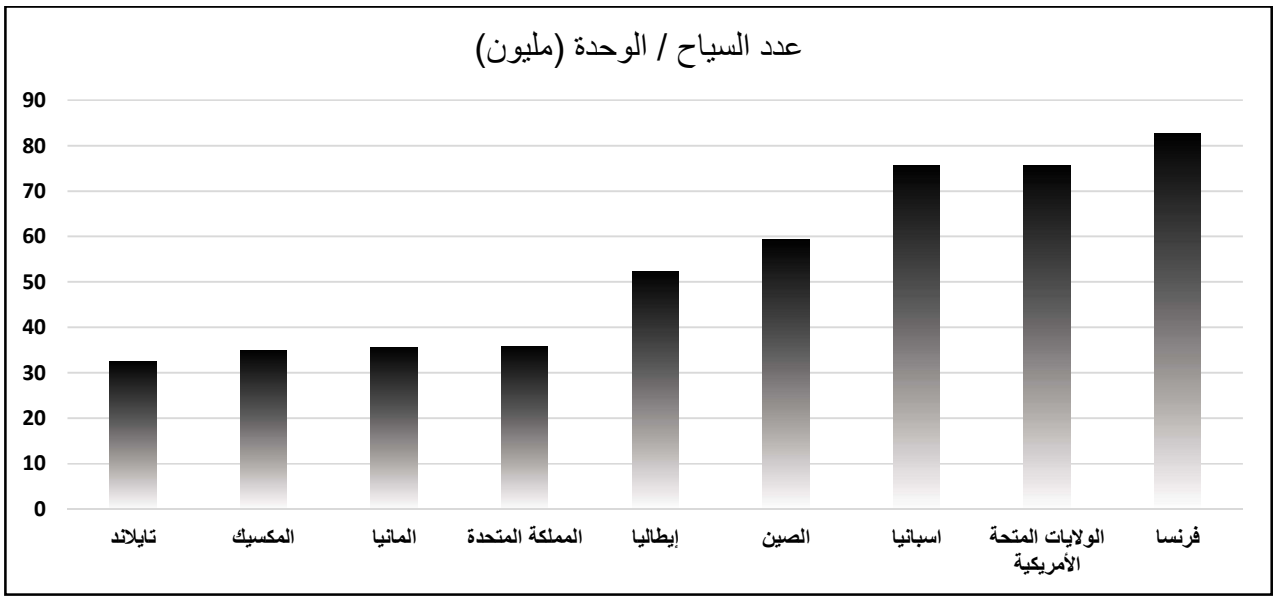

المصدر: **World tourism organization**, **UNWTO tourism highlights**, **2017 Edition**, **P 05**

ومن الشكل السابق، يتبين لنا ان فرنسا تحتل المرتبة الأولى من عدد الزيارات بحوالي 82مليون سائح، والمرتبة الثاني تأتي من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية ب 75.6 مليون سائح، والملاحظ أيضا من خلال الشكل أن السياح يتوزعون حول قارات العالم المتمركزة في النصف الشمالي، اما قارتي افريقيا واستراليا فلم يكن لها نصيب كبير من عدد السياح سنة الدراسة.

[1] تلي محمد اسلام، **دور السياحة في التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص 4.

[2] حميدة بو عموش، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المبحث الثاني: أنواع ودوافع السياحة.

مع تطور السياحة واختلاف دوافعها والأسباب التي تؤدي بالفرد الى الخوض في غمار هذا النشاط، أدى ذلك الى ظهور العديد من أنواع السياحة، ذلك أن هذه الأخيرة تتأثر بالغاية والهدف، وكذلك الدوافع النابعة من الفرد السائح، حيث يمكن تصنيف هذا النشاط الى العديد من الأنواع وفقا لأسس مختلفة ودوافع متنوعة، وهذا ما تم التطرق اليه في هذا المبحث.

1. أنواع السياحة.

للسياحة أنواع مختلفة، حيث يمكن تصنيف أنواع عديدة منها وفقاً لعدة أسس ومن أهمها ما يلي:

1.1. تقسيم السياحة وفقاً للغرض:

تتأثر حركة السياحة بالغرض أو الهدف الذي يحمله السائح، فالرغبة لدى السائح تتولد لهدف ما أو غرض ما، ويمكن تقسيم السياحة وفقاً للغرض الى العناصر التالية:[1]

1.1.1. سياحة قضاء الإجازات والترفيه:

وهذا النوع من السياحة يعتبر من أهم وأكثر أنواع السياحة شيوعاً في كافة الدول، ويمتاز بأن له طابع جماهيري كبير، وهذا النوع من السياحة مرتبط بأوقات الإجازات، مثل إجازات نهاية الأسبوع، أو إجازة الأعياد الدينية والوطنية، ومدتها تتحكم فيها المرونة من حيث اختيار الوقت والمدة، ولا تقتصر هذه السياحة على التنوع الطبيعي فقط، بل تشمل أيضا المؤسسات التَّرفيهية التي هي من صنع الإنسان.[2]

2.1.1. السياحة الدينية:

هو السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها، لزيارة الأماكن المقدسة، هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع القديمة جداً والتقليدية أيضاً وتنفرد به دول معدودة في العالم. [3]

---

[1] سالم حميد سالم، **سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 48، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص ص 72-73.

[2] يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، ط01، البيطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 154.

[3] الياس عياشي، **الخدمات السياحية الفندقية والتنمية الحضرية**، شهادة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ،2009/2008، ص 18.

3.1.1. السياحة الرياضية:

وهذا النوع من السياحة يعتبر من أنواع السياحة القديمة التي تزايدت أهميتها نتيجة زيادة اهتمام المجتمعات البشرية بهذا النوع من النشاط، والسمة الأساسية لهذا النوع هو إقامة المهرجانات السياحية والرياضية وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن ممارسيها ومحبيها.[1]

4.1.1. سياحة زيارة الآثار والأماكن التاريخية:

يعتبر هذا النوع من السياحة من أهم أغراض السياحة، وتتميز به دول معينة في العالم ويخضع هذا النوع من السياحة إلى المنافسة الغير شريفة أيضاً ولا يمكن المنافسة لهذا النوع من السياحة، ويتمثل هذا النوع من السياحة في زيارة الآثار والأماكن الأثرية والتاريخية، والدولة التي تمتلك آثار أو لم تسكنها حضارات قديمة لا يمكن أن تنافس في مثل هذا النوع من السياحة، ويعتبر هذا النوع من السياحة من أرقى أنواع السياحة ويستقطب أعداد ضخمة من السواح وتستطيع الدول المضيفة أن تحدد نوعية السياح ومستواهم.[2]

5.1.1. سياحة الصحة والعلاج:

تعد السياحة العلاجية من أنواع السياحة المهمة والتي تدر دخلاً محترماً لأن فترة بقاء السائح لغرض العلاج تكون متوسطة أو طويلة وكذلك تكون مصاريفه كبيرة وخاصة إذا توفرت بالدولة المعينة مقومات السياحة العلاجية، أوهي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس.[3]

6.1.1. السياحة الثقافية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على إقامة الندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة والمسابقات الثقافية مثل مسابقات الشعر والمسرح والمقالة والموسيقى والفن ...الخ، ويعد هذا النوع من السياحة أحد أشكال السياحة التي يسعى إليها السائحون بهدف إشباع رغباتهم المعرفية.[4]

---

[1] وفاء زكي إبراهيم ، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية** ، ط 01 ، دار المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2006، ص147.

[2] مليكة زغيب و سوسن زيرق، ملتقى وطني بعنوان "**فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 19-20 نوفمبر 2012، ص 06.

[3] الياس عياش ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[4] وفاء زكي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2.1. تقسيم السياحة وفقاً للعدد:

تنقسم السياحة وفقاً للعدد الى ما يلي: [1]

1.2.1. السياحة الفردية:

أي قيام السائح بمفرده او بصحبة العائلة بالترحال على حسابه الخاص، وتتميز هذه السياحة بكبر تكلفتها مقارنة بالسياحة الجماعية، وبذلك فهي تمارس من طرف السياح الذين يمتلكون إمكانيات مادية عالية.

2.2.1. السياحة الجماعية (المنظمة):

يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض، وتشمل السواح الذين لا يميلون إلى تحمل مخاطر السفر، لذلك يفضلون الرحلات المنظمة من قبل وكالات السفر والشركات السياحية، وفي هذا النمط السياحي غالبا ما يحصل السائح على خدمات سياحية بشكل غير مباشر، بحيث تكون الشركات المنظمة للرحلات هي الوسيط بينه وبين المشروعات السياحية، ويتميز هذا النوع من الرحلات بانخفاض أسعاره بالمقارنة مع السياحة الفردية.

3.1. تقسيم السياحة وفقاً للمناطق الجغرافية:

تنقسم السياحة وفقاً للمناطق الجغرافية:[2]

1.3.1. السياحة الداخلية:

وتشمل حركة انتقال السياح المواطنين داخل حدود البلد السياسية، وتشير تقديرات منظمة السياحة العالمية على ان ما ينفق على السياحة الداخلية يتراوح ما بين 70% الى 80% من إجمالي الإنفاق السياحي العالمي، ويختلف هذا من بلد لآخر، ويمكن تحديد العوامل التي ساعدت على تحقيق النمو السريع للسياحة الداخلية في:

- تشجيع الحكومات للسياحة الداخلية.
- تعد السياحة الداخلية اقل تأثيرا من السياحة الخارجية بالظروف السياسية والاقتصادية التي تؤثر على السياحة الدولية.
- انخفاض تكاليف السياحة الداخلية مقارنة مع تكاليف السياحة الخارجية.

[1] اسماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص ص13-14.

2.3.1. السياحة الخارجية:

وتشمل حركة السياح من جنسيات مختلفة عبر الحدود السياسية المختلفة للدول، وفيها يجد السائح أمورا عديدة مغايرة منها اللغة والعادات والتقاليد وحتى النظم السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن هذا النمط من السياحة يتطلب مجموعة من الإجراءات المعقدة أهمها الحصول على تأشيرة الدخول لهذا البلد وإجراءات تصريف العملة وغيرها من الإجراءات الأخرى، وهذا النوع من السياحة تشجعه معظم دول العالَم وذلك للحصول على العملات الصعبة.[1]

4.1. تقسيم السياحة وفقا لمدة الإقامة:

وتنقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى:[2]

1.4.1. السياحة الموسمية:

ويقصد بها اتجاه السائحين في مواسم معينة صوب مناطق معينة دون أخرى كما هو الحال في اتجاه السائحين إلى الشواطئ والجزر البحرية في فصل الصيف للاستجمام والاستمتاع باعتدال المناخ، وهذا ما يطلق عليها سياحة موسمية لارتباطها بأوقات محددة من السنة.

2.4.1. السياحة العابرة:

ويتكون هذا النوع من السياحة من نوعين :

- سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية حيث أثناء توجهها إُلى بلد ما يمر ببلد معين ويبقى فيها لمدة يوم أو يومين ففي هذه الحالة تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السياح.
- سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة أو وجود إضرابات، فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات لزيارة أماكن أثرية ويكون هذا النوع من السياحة بدون تخطيط مسبق أو تنظيم ويتم تنفيذ برامجه بسرعة كما تعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات السياحية ومدى وجود علاقة بينها وبين شركات الطيران.[3]

ويمكن احتواء أنواع السياحة في الشكل التالي:

---

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

[2] حميدة بوعموشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

[3] فؤاد رشيد سمارة، **تسويق الخدمات السياحية**، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001، ص 108.

الشكل رقم (1–3): أقسام السياحة.

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة

2. دوافع السياحة.

تتنوع الأسباب التي تدفع وتحفز الناس للقيام برحلة معينة إلى مكان ما في أرجاء هذا العالم الواسع، فإن بعض أو معظم هذه الأسباب تندمج وتتداخل مع بعضها بالنسبة إلى الشخص نفسه، واتخاذ القرار بالقيام برحلة معينة يكون نتيجة عدة عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية متداخلة مع بعضها، والتي تأخذ في التبلور ضمن نظام متحرك ومتغير، يبدأ باللحظة التي تظهر فيها هذه العوامل بفكرة معينة وتنتهي باللحظة التي يصل إليها الشخص في اتخاذ قراره النهائي بالقيام برحلة ما.

ومن بين هذه الدوافع نجد منها:

1.2. دوافع ثقافية وتاريخية:

تتمثل هذه الدوافع بما يلي[1] :

- مشاهدة بعض الأماكن المهمة في العالم أو حضور مهرجانات أو حفلات ثقافية أو معارض.
- الاطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف على حياتهم وأعمالهم وثقافتهم ونمط وطريقة حياتهم الاجتماعية والحضارية والثقافية واكتشافها لغرض الثقافة والعلم والمعرفة.
- مشاهدة الآثار وتاريخ الحضارات القديمة والمواقع الأثرية.
- مشاهدة المعالم الأثرية المشهورة في العالم.

2.2. دوافع دينية:

تتمثل هذه الدوافع في السفر بدافع الحج إلى الأماكن المقدسة، وكذلك زيارة الأماكن الدينية المشهورة، نظرا لما تمثله هذه الأماكن من قيم روحية لمختلف الأديان والمعتقدات.[2]

3.2. دوافع الراحة والاستجمام والترفيه:

تتمثل هذه الدوافع بما يلي: [3]

---

[1] نصر حميداتو، **النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015/2014 ، ص17.

[2] محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، ط 01، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2000، ص 141.

[3] محمد العطا عمر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن صخب المدينة ويحدث هذا في المدن الصناعية والتجارية الكبيرة والمزدحمة بالسكان.
- حب الاستمتاع بأوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو على سواحل الشواطئ أو في مناطق جبلية.
- الترفيه عن النفس عند توفير الوقت والمال.

4.2. دوافع عرقية:

تتمثل هذه الدوافع بما يلي:[1]

- زيارة البلد الأم بتجديد الروابط الأسرية كزيارة أماكن الميلاد أو أماكن قضاء الطفولة أو أماكن سكن الأهل، الأقرباء، الأصدقاء، وهذا الدافع ينشا بقوة بالنسبة للمغتربين عن بلدهم ويولد لديهم حافز قوي بزيارة بلدهم الأم.
- الرغبة في زيارة أماكن سبق وأن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت انطباعاً معين لديهم.

5.2. دوافع صحية:

تتمثل هذه الدوافع بما يلي:[2]

- السفر لأغراض العلاج والمداواة.
- السفر لغرض النقاهة والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين أو لغرض الراحة النفسية بعد إصابة الشخص بمرض أو أزمة نفسية أو التمتع بالجو الصافي والهواء النقي.
- الابتعاد عن الجو البارد والثلوج والتوجه إلى أماكن دافئة أو الابتعاد عن الجو الحار والتوجه إلى أماكن باردة وخاصة بالنسبة لكبار السن والمرضى.

6.2. دوافع اقتصادية:

تتمثل هذه الدوافع بما يلي: [3]

- انخفاض الأسعار في بلد ما يؤدي إلى تدفق السواح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل الأسعار والحصول على السلع والخدمات بأسعار أقل.

---

[1] اسماعيلي نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] محمد العطا عمر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] اسماعيلي نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- فرق العملة في التحويل يؤدي إلى تدفق السواح إلى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل.
- السفر لغرض الأعمال والحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الأعمال.

7.2. دوافع رياضية:

تتمثل السفر لغرض مشاهدة مباراة رياضية أو تشجيع فريق معين، أو المشاركة في دورة رياضية أو السفر لغرض ممارسة ألعاب معينة مثل التزلج على الجليد أو التزلج على المياه أو ممارسة رياضة التنفس أو أي رياضة أخرى. [1]

والشكل التالي يمثل نسب أسباب السياحة والسفر حول العالم:

الشكل رقم (1-4): نسب أسباب السياحة والسفر حول العالم (2016).

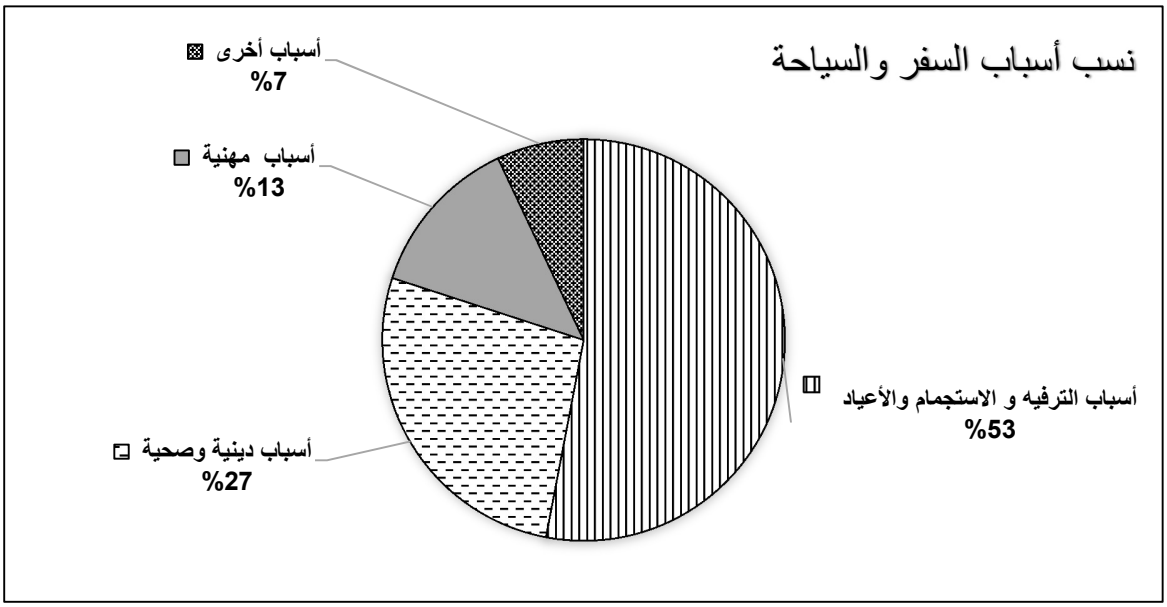

المصدر : **World tourism organization, UNWTO tourism highlights, 2017 Edition, P 05**

وملاحظ من خلال بيانات الدائرة النسبية، أن 53% من السائحين حول العالم، يسافرون بغرض الترفيه والأعياد، بينما 27 %، من السياح يسافرون لأسباب دينية وصحية، وتأتي الأسباب المهنية ثالثا بنسبة 13%، و7% من السباب الغير المحدد حتل المرتبة الأخيرة.

[1] اسماعيلي نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ومع تعدد دوافع السياحة، شهد العالم تطورا كبيرا لعدد السياح من جهة، وللأموال التي ينفقونها في رحلاتهم من جهة أخرى، خلال السنوات والعقود الماضية، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (1-2): تطور عدد السياح وانفاقهم السياحي من 1950-2020.

	السنوات	عدد السياح (المليون)	الإنفاق (مليار دولار)
قيم حقيقية	1950	25	02
	1960	69	07
	1970	166	18
	1980	286	105
	1990	459	267
	2000	698	560
	2010	1018	1550
قيم احتمالية	2020	1600	2000

المصدر: موقع المنظمة العالمية للسياحة: http://www.unwto.org ، تاريخ الاطلاع 2018/04/21.

بين الجدول التطور المتزايد لعدد السياح على مدى سبعة عقود من الزمن حيث كان عددهم سنة 1950 يقدر بنحو 25 مليون سائح، ليرتفع إلى حوالي 1018 مليون سائح سنة 2010، ومن المتوقع ارتفاع العدد إلى 1600 مليون سائح سنة 2020 أي بنسبة زيادة حوالي57%، كما أن الأموال التي ينفقها السياح في رحلاتهم متزايدة، حيث قدرت بنحو 2 مليار دولار سنة 1950 ثم تضاعفت بشكل كبير إلى 1550 مليار دولار سنة 2010، كما يتوقع أن يرتفع إنفاق السياح عالميا إلى 2000 مليار دولار سنة 2020 وذلك بنسبة نمو تقدر بنحو 29%.

المبحث الثالث: أسس السياحة وأهم المنظمات السياحة العالمية.

حتى يتم النشاط السياحي في جو منظم، قام علماء الاقتصاد بخلق أدوات وأسس موحدة ومتعارف عليها في جميع أنحاء العالم قصد دراسة هذا النشاط منظم وفق، ما نتج عنه تطور السياحة التي فرضت ظهور منظمات عالمية متخصصة في هذا النشاط، وهذا ما ستتم دراسته في هذا المبحث.

1. أسس السياحة.

تعتبر دراسة السوق السياحي من أهم الدراسات التي تلعب دورا هاما في التعرف على طبيعة هذا السوق من حيث كونه سوق رئيسيا أو ثانويا أو محتملا، إضافة إلى إمكانية فهم خصائص كل شريحة سوقية منه، وذلك لوضع الاستراتيجية التسويقية المثلى، معتمدة على مجموعة من الأسس منها:

وهو ما سنتناوله من خلال العناصر التالية:

1.1. الطلب السياحي:

هو اتجاه السياح من الدول المصدرة للسياح نحو الدول المستقبلة لهم، وذلك حسب دوافعهم وأهدافهم السياحية المختلفة، أو هو تعبير عن رغبة معينة، تتحول إلى تصرف مادي في شكل انتقال الشخص من مكان إقامته إلى مكان آخر، بهدف إشباع هذه الرغبة.[1]

ويمتاز الطلب السياحي بعدد من الخصائص نذكر منها: [2]

- **الحساسيّة:**

الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة (مثل الكوارث الطبيعية والمشكلات الاجتماعية والسياسية) فتلك الظروف تؤدي إلى انخفاض الطلب

[1] بوفليح نبيل، تقرورت محمد، **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا**، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 11-12 ماي 2010، ص 4.

[2] مروان السكر، **الفندقة إدارة واقتصاد**، ط01، المكتبة الوطنية للطباعة، القاهرة، مصر، 1994، ص77.

السياحي لهذه الدول بشكل مفاجئ وملحوظ مهما كانت تتمتع بمقومات سياحية، وبذلك يظهر مدى الارتباط القوي بين أمن واستقرار المنطقة المستقبلة للسياحة، وبين زيادة حجم الطلب السياحي عليها.[1]

- **المرونة:**

ويقصد بمرونة الطلب السياحي قابليته للتغير وإبداء رد فعل نحو الظروف والمؤثرات السائدة في السوق السياحي الداخلي، والخارجي، فالظروف والعوامل الاقتصادية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة، لها الأثر البليغ في مستويات السياح الوافدة إليها، حيث يعتبر الطلب السياحي عالي المرونة اتجاه التغير في الأسعار، ودخل الأفراد الباحثين عن تجارب سياحية.[2]

- **التوسّع:**

حيث يتجه الطلب السياحي للتوسع والزيادة سنوياً، بمعدل غير ثابت، وهذا نتيجة لجملة من العوامل أهمها التقدم العلمي والتكنولوجي، وارتفاع مستويات المعيشة، وتطور وسائل الاتصال والنقل، واهتمام كثير من الدول بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية بشكل ملحوظ، مما يؤكد على أن السياحة أصبحت حركة اقتصادية وثقافية واجتماعية، بل أصبحت علما قائما بذاته له قواعده وأسسه، وصناعة مركبة من الصناعات الأخرى مما جعلها تغزو عدد كبير من دول العالم.[3]

- **الموسميّة:**

حيث يرتفع الطلب السياحي في فترات معينة ترتبط بأعياد أو مواسم معينة، حيث يصل الطلب السياحي لذروته في فترات معينة، فالسياحة الموسمية هي مجموعة المتغيرات التي تحدث للطلب والعرض من السلع والخدمات السياحية، بسبب عوامل معينة تتكرر سنوياً، وقد تلجأ المؤسسات السياحية إلى تخفيض الأسعار لتشجيع السياح على الطلب.[4]

2.1. العرض السياحي :

يتجسد العرض السياحي في مجموعة عناصر ومقومات غير متجانسة من حيث طبيعتها، إلا أنها متكاملة فيما بينها من أجل تحقيق إشباع رغبات السائحين المختلفة، فهو يمثل مختلف عناصر الجذب والمغريات السياحية الموجودة بها الطبيعية، الصناعية، بالإضافة إلى الخدمات العامة والسياحية التي تقدمها الدولة للسياح القادمين إليها من مختلف أنحاء العالم.[5]

---

[1] خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص74.

[2] مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص 40.

[3] خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[4] مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، ط 01، مجدلاوي للنشر، الأردن،1997، ص117.

[5] براهيم إسماعيل الحديد، **إدارة التسويق السياحي**، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص 131.

ويتميز العرض السياحي بثلاث خصائص رئيسية، تتمثل فيما يلي: [1]

- عدم المرونة وعدم القابلية للتغير وفق رغبات وأذواق السائحين، خاصة بالنسبة للعناصر الطبيعية والتاريخية.
- استقلالية عناصره عن بعضها البعض، فتلك الطبيعية مستقلة عن الصناعية.
- المنتوج السياحي لا ينتقل إلى السائحين وإنما يحدث العكس.

3.1. التسويق السياحي:

يقصد بالتسويق السياحي ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به الهيئات ومؤسسات داخل الدولة وخارجها، للتعرف على الأسواق السياحية العالمية وذلك للاستفادة منها وتنمية حركة السياحة الدولية القادمة منها، ويتضمن التسويق السياحي تسويق المنتوج السياحي والتعريف به داخليا وخارجيا في الأسواق الدول المصدرة للسياحة، عبر قنوات منظمة من اجل إثارة الدوافع المختلفة لدى السائح، لرفع حجم الطلب على المنتوج السياحي للدول المستقطبة للسياحة. ومن هذا التصور يتضح بأن عملية التسويق السياحي تشمل ما يلي: [2]

- عملية إدارية وفنية في آن واحد، فهي تقوم أساسا على التخطيط ووضع سياسات تسويقية، باعتبار ذلك وظيفة إدارية وفنية من حيث المنهج والأسلوب المستخدم في عملية التسويق.
- نشاط مشترك بين هيئات مختلفة والمؤسسات السياحية المتعددة مثل شركات نقل سياحية، فنادق، بنوك، شركات سياحة.
- نشاط متعدد الجوانب وينبع هذا النشاط من داخل الدولة باعتبارها مصدرا له، حيث تقوم بتوفير سبل النجاح لها من إمكانيات مادية وبشرية.

4.1. الإنفاق السياحي :

ويقصد به إجمالي إنفاق السائحون على الخدمات والمشتريات السياحية المختلفة وسائل انتقال، إقامة ومشتريات خلال إقامتهم داخل حدود الدولة المضيفة.[3]

---

[1] بوفليح نبيل، تقرورت محمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2005/2004، ص 33.

[3] دليل المفاهيم والتعريفات المتعارف عليها دوليا، سلسلة نشر الوعي السياحي، الإصدار الخامس، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 20.

ولا شك انه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية وبالتالي ارتفاع معدلات الادخار وبالتالي تنشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحةّ ، الأمر الذي يتولد عن ذلك اتساع نطاق هذه الصناعات أو الخدمات لان كل استثمار جديد يعني إنفاقا جديدا والذي ينشا عنه دخولا جديدة.[1]

الشكل رقم (1–5): ترتيب الدول الأولى حبس حجم الانفاق السياحي (2016) / الوحدة (مليار دولار).

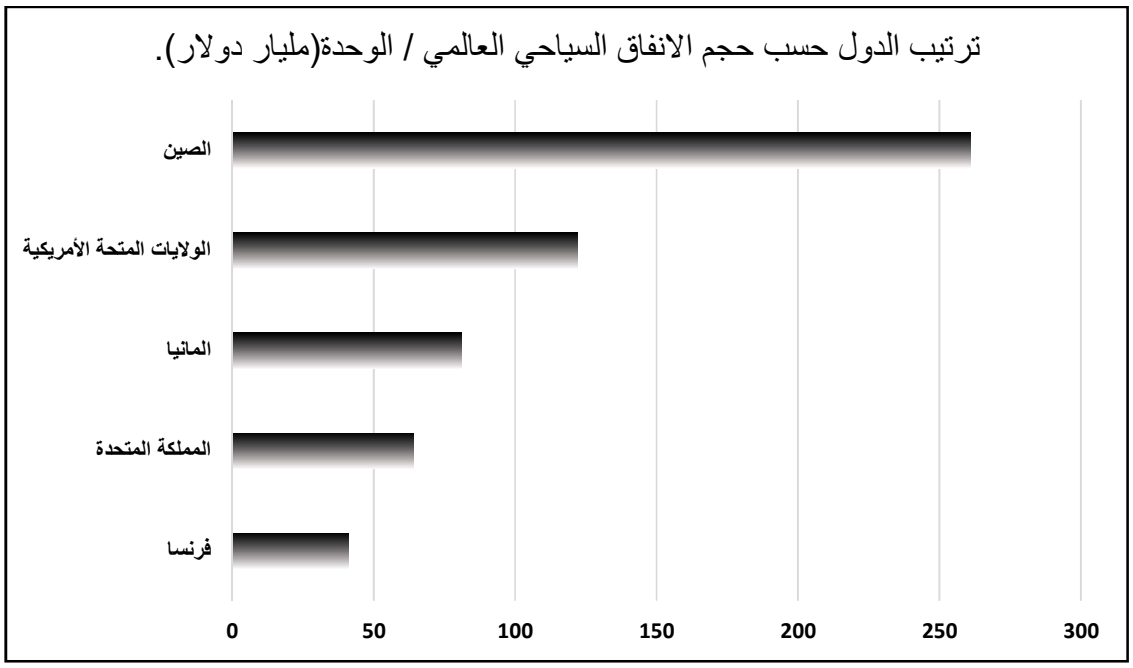

المصدر: WORLD TOURISM ORGANIZATION,Annual Report ,2016, P 13.

ومن الشكل السابق، يتبين لنا ان الصين تحتل المرتبة الأولى من حجم نفقات الخدمات السياحية برقم 261 مليار دولار، وتأتي في لمرتبة الثاني الولايات المتحدة الأمريكية ب 122 مليار دولار، تليها المانيا ب 81 مليار دولار، ثم المملكة المتحدة ب 64 مليار دولار، وتحتل فرنسا المرتبة الخامسة ب 41 مليار دولار.

5.1. الخدمات السياحية:

يفهم منها على أنها مجموعة من الأعمال التي تؤمن للسياح الراحة ومختلف التسهيلات عند استهلاك السلع السياحية وذلك خلال وقت سفرهم أو خلال إقامتهم في المرافق السياحية بعيدا عن مكان سكنهم الأصلي[2].

[1] عيشي صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] مروان السكر، مرجع سبق ذكره، ص 39.

وتتميز الخدمات السياحية بشكل عام بكونها غير ملموسة وغير مادية، مما يعني من المستحيل تحسسها أو لمسها، كما تتميز بالخصائص التالية: [1]

- تعتمد معظم الخدمات السياحية على العنصر البشري في عملية إنتاجها وتقديمها لأنها تقدم مباشرة للسياح.
- التنوع الكبير في أشكال ووسائط الخدمات السياحية لأن الزبائن غير متجانسين من حيث الجنسية، العمر، الطبقة الاجتماعية، القدرة المادية والاهتمامات والخبرة عند ممارسة السياحة.
- عملية تقديم الخدمات السياحية تبدأ وتنتهي في مكان وزمان إنتاجها وهو ما يعني قابليتها للفناء.

ودراسة أسس السياحة أدت الى ارتفاع إيراداتها حول العالم وتطورها، والجدول التالي يمثل ترتيب الدول الأولى حول العالم من إيرادات السياحة:

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق**، ط01، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2004، ص21.

الجدول رقم (1–3): ترتيب الدول الأولى حول العالم من إيرادات السياحة 2015–2016 / الوحدة (مليار دولار).

الترتيب	الدولة	السنة / الإيرادات (مليار دولار)	
		2015	2016
01	الولايات المتحدة الأمريكية	205.4	205.9
02	اسبانيا	56.5	60.3
03	تايلاند	44.9	49.9
04	الصين	45.0	44.4
05	فرنسا	44.9	42.5
06	إيطاليا	39.4	40.2
07	المملكة المتحدة	45.5	39.6
08	المانيا	36.9	37.4
09	هونغ كونك (الصين)	36.2	32.9
10	استراليا	28.9	32.4
المجموع		**583.6**	**585,5**

المصدر : World tourism organization, UNWTO tourism highlights, 2017 Edition, P 06

من استقراء وتحليل الجدول السابق، يمكن الوصول إلى ثلاثة استنتاجات:

- ضخامة الإيرادات المحصلة من النشاط السياحي حول العالم، حيث بلغ 583.6 مليار دولار سنة 2015، و585.5 مليار دولار سنة 2016.
- تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب نصف إيرادات النشاط السياحي حول العالم، برقم قدره 205.4 مليار دولار سنة 2015، و205.9 مليار دولار سنة 2016.
- حجم الإيرادات الضخمة التي تحظى بها هونغ كونك، والتي تعتبر إقليم اداري في دولة الصين–مع إقليم ماكاو–، والتي بلغت 36.2 مليار دولار سنة 2015، و32.4 مليار دولار سنة 2016، جعلت منظمة السياحة العالمية تصنفها في

تصنيف الدول-مع أخذ مساحة الصين الضخمة بالاعتبار-، والتي تفوقت على أستراليا التي قدرت إيراداتها ب 28.9 مليار دولار سنة 2015، و32.5 مليار دولار سنة 2016.

2. منظمات السياحة العالمية.

مع تطور النشاط السياحي، ظهرت عدة منظمات عالمية هدفها تطوير وتسهيل التنقلات والمعاملات السياحية، ومنها:

1.2. منظمة السياحة الدولية.

1.1.2. نشأة منظمة السياحة الدولية:

نشأت منظمة السياحة الدولية في بداية السبعينيات من القرن العشرين، كأحد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وفي سنة 2003 جرى رسميا إلحاق منظمة السياحة العالمية كوكالة للأمم المتحدة متخصصة في السياحة العالمية، واستجابت للتغيرات الاقتصادية قامت بإدراج السياحة المستدامة في وثيقة **ريو +20** وهو المؤتمر العالمي للأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في البرازيل سنة 2012، كما وافقت منظمة السياحة العالمية سنة 2013 في اجتماعها العشرين على توصيات النفاذ للسياحة العالمية. [1]

2.1.2. الهيكل الإداري لمنظمة الساحة الدولية:

تضم منظمة السياحة العالمية 175 دولة عضو عامل، وستة أعضاء مشاركين وعدد اثنين مراقبين دائمين، ونحو380 عضو منتسب.

وتشمل الأجهزة الإدارية لمنظمة السياحة العالمية الجمعية العامة والمجلس التنفيذي والسكرتارية، وتمارس مهامها كما يلي: [2]

- **الجمعية العامة:** تعتبر الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية هي السلطة العليا للتخطيط والإدارة والمتابعة واتخاذ القرارات.

[1] صلاح زين الدين، **دراسة لفرص و تحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث في القانون السياحي، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 26-27 افريل 2016 ،ص 29.

[2] صلاح زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- **المجلس التنفيذي** :المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية يتخذ كافة الإجراءات بالتشاور مع السكرتير العام، ويقوم بتنفيذ القرارات والتوصيات التي تتخذها الجمعية العامة.

- **السكرتارية العامة لمنظمة السياحة العالمية** :تدار السكرتارية العامة لمنظمة السياحة العالمية برئاسة السكرتير العام، ومقرها مدريد، ومن مهامها تصميم وتنفيذ برامج تغطى قضايا هامة مثل التنمية السياحية المستدامة والتعليم والتدريب والتسويق السياحي، واتجاهات المؤشرات السياحية، والإحصائيات السياحية، والأخلاق والمسئولية الاجتماعية لقطاع السياحة، وإدارة المخاطر والأزمات في قطاع السياحة.

3.1.2. أهداف المنظمة العالمية للسياحة:

تهدف هذه المنظمة إلى:[1]

- ترقية النشاط السياحي وتفعيل دوره في الاقتصاد خلق السلام والرفاهية الدوليين من خلال التقارب بين الدول الشعوب.
- تقوم بنشر الإحصاءات السياحية الدولية العمل على حل المشاكل السياحية الدولية.
- كذلك تصدر المنظمة عدة نشرات ومجلات منها: السياحة "العالمية" "إحصائيات السياحة الدولية" "دليل السائح" كما أسست "مركز الكوادر القيادية في السياحة" في موسكو، تعتمد في عملياتها على اللغة الفرنسية الانجليزية الاسبانية.

2.2. الجمعية الدولية للنقل الجوي.

1.2.2. نشأة الجمعية الدولية للنقل الجوي:

تأسست الجمعية الدولية للنقل الجوي في هافانا، كوبا، في 19 أفريل 1945، وهو الوسيلة الرئيسية للتعاون بين شركات الطيران في تعزيز الخدمات الجوية الآمنة والموثوقة لصالح المستهلكين في العالم، وعند تأسيسها، كانت الجمعية الجوي يضم 57 عضوا من 31 دولة، ومعظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية، اما اليوم فيضم حوالي 280 عضوًا من 120 دولة في مختلف أنحاء العالم.[2]

[1] هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها**، رسالة ماجستير ، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 39.

[2] الموقع الرسمي للجمعية الدولية للنقل الجوي: http://www.iata.org ، تاريخ الاطلاع 2017/12/11.

2.2.2. أهداف الاتحاد الدولي للنقل الجوي:

يهدف الاتحاد الدولي للنقل الجوي الى: [1]

- تطوير النقل الجوي الآمن، لصالح شعوب العالم وحل مشاكل النقل.
- تقديم وسائل التعاون بين شركات ومؤسسات النقل الجوي العاملة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خدمات النقل الجوي الدولي.
- التعاون مع منظمة الطيران المدني وغيرها من المنظمات العالمية والإقليمية؛
- العضوية مفتوحة أمام كل شركات الطيران التي لديها خطوط جوية منتظمة بين دولة أو أكثر لنقل الركاب، البضائع أو البريد على أن تحمل الشركة جنسية دولة ما مع عدم وجود أي قيود على النقل الجوي.

3.2. المنظمة الدولية للطيران المدني:

هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تم انشائها في عام 1944 لغرض إدارة اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو)، تعمل مع 192 دولة موقعة على الاتفاقية، وتقوم هذه المنظمة بتنسيق المساعدات والقدرات للدول لدعم العديد من أهداف تطوير الطيران، كما أنتجت خططا عالمية لتنسيق التقدم الاستراتيجي متعدد الأطراف في مجالات سلامة الطيران والملاحة الجوية، ويقوم بمراجعة قدرات الإشراف على الطيران المدني في مجالات السلامة والأمن.[2]

4.2. الاتحاد الدولي لوكالات السياحة والسفر:

تم تأسيس الاتحاد العالمي لوكلاء وكالات السفر في 22 نوفمبر 1966 في روما، عن طريق دمج الاتحاد الدولي لرؤساء السفر والمنظمة العالمية لوكلاء وكالات السفر، ويعمل هذا الاتحاد العالمي على تنظيم العلاقات بين قطاع الأعمال السياحية والفندقة وبين المنظمات والهيئات الرسمية، ويمثل وكلاء السفر في المحافل الدولية، ومن خلال تاريخه، كان الاتحاد ناشطًا ومحايّدًا لجميع الجمعيات ووكالات السفر المستقلة، بغض النظر عن حجمها وموقعها.[3]

---

[1] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] موقع المنظمة الدولية للطيران المدني :http://www.icao.int ، تاريخ الاطلاع 2018/01/12.

[3] موقع الاتحاد الدولي لوكالات السياحة والسفر: http://www.uftaa.org، تاريخ الاطلاع 2018/01/18.

ويضم الاتحاد العالمي لوكلاء وكالات السفر في عضويته:[1]

- الوكالات السياحية.
- المؤسسات السياحية الخاصة.
- الشركات الفندقية.
- شركات النقل السياحي.

[1] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

خلاصة:

تعرف السياحة على أنها عبارة عن عملية انتقال من مكان لأخر لفترة معينة و قصيرة، داخلية كانت او خارجية، ومع تطور حاجات الانسان و تطور دوافعه للسياحة أدى هذا الى استحداث العديد من أنواع السياحة، ما جعل للسياحة أسس ومعايير خاصة بها، وقد أدت دراسة السياحة الى ارتفاع إيرادات العديد من دول العالم، الأمر الذي جعل القطاع السياحي يتبوأ مكانة مهمة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث اصبحت تجذب اليها أنظار المختصين في العالم سواء كانوا مختصين في مجال السياحة أو في مجالات أخرى وذلك لما تكتسبه من أهمية اقتصادية أو اجتماعية حول العالم، ومع هذا التطور السريع للسياحة ظهرت في الساحة العالمية العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في هذا القطاع.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتنمية المستدامة وواقعها في الجزائر

تمهيد:

تكتسب التنمية أهمية كبيرة حيث تعتبر من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء كانت المتقدمة أو النامية منها، حيث أصبحت عملية ترقية التنمية المستدامة هدفا حضاريا تسعى إلى تحقيقه كافة الدول بما فيها الجزائر، هذا لأنها تعد الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى المعيشة للأفراد و كذلك تطوير مستوى الرفاهية و ذلك ما يعزز مكانة الدولة و يقويها، وغالبا ما فُسّرت التنمية المستدامة على نحو خاطئ وبالمعنى الضيق باعتبارها قضية بيئية، هذا الامر يتجاهل قوة هذا المفهوم وفائدته على اندماجها مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك، فيكمن الاعتقاد بأن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، عليها أن تكون متكاملة ومترابطة في عملية التنمية.

ومع تطور التنمية عبر العصور من التنمية الى التنمية المستدامة ومحافظتها على حقوق الاجيال المستقبلية من الثروات الطبيعة أصبحت لها العديد من آلأهداف المستحدثة والتي تم التطرق اليها في محتوى هذا الفصل، مع التركيز على واقع الجزائر في هذا الشأن من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- ❖ المبحث الأول: من التنمية إلى التنمية المستدامة.
- ❖ المبحث الثاني: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل أبعادها.
- ❖ المبحث الثالث: مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجهها.

المبحث الأول: من التنمية الى التنمية المستدامة.

تعد التنمية المستدامة التي هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وعملية تطور شامل أو جزئي مستمر، اشتقاقا من التنمية التي تتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته.

1. التنمية، مفهومها وأنواعها.

1.1. تطور مفهوم التنمية.

لم ينتشر مفهوم التنمية كمصطلح بصورة أساسية الا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "ادم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر – وهذا تزامنا مع " بوجين سيتلي " الذي لربما كان أول من استعمل هذا المصطلح حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889– وحتى الحرب العالمية الثانية الا على سبيل الاستثناء ، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على التطور في المجتمع كانا " التقدم المادي " أو "التقدم الاقتصادي " ، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي "التحديث " أو "التصنيع "[1].

وإذا تتبعنا تطور مفاهيم التنمية المذكورة سالفا، فسوف نجد أنها قد مالت في أول الأمر الى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من انجاز، فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الاربعينات حتى أواخر الستينات انها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس الى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة[2]، فلقد كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقاربة اقتصادية صرفه، لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس، ولتأكيد علماء الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها على ضرورة تبني استراتيجية التنمية الاقتصادية "والتي تعبر عن عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي وتواصل

[1] رحالي حجيلة و بوخالفة رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، ورقة بحث، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 03-04، محملة من: http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf، تاريخ الاطلاع 2018/05/14.

[2] ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، مصر، طبعة 02، 2001، ص 13.

هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان "،وبهذا فهي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع واستغلال هذه الموارد بأفضل الطرق، مركزة على الجانب المادي فقط.[1]

صحيح أنه كانت تحدث إشارات الى أهمية تحقيق أمور أخرى مثل محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم وما الا ذلك، ولكن النظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية او –بالأحرى–اقتصادوية، بمعني أنها تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية، وبمعنى ان التنمية بعد كل التحفظات والاستدراكات، ليست الا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع.[2]

غير أنه مع عقد السبعينات والثمانينات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نموا سريعا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية لأي بلد، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية، فبعد أن كان جل التركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كهدف للنمو الاقتصادي، تزايدت الدعوات لتبني أهداف أخرى ترتبط بالعمل على تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، زيادة التوظيف، إشباع الحاجات الأساسية وغيرها، ما أدى الى انشقاق أو تطور مفهوم التنمية ، ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، و المجالات المختلفة – اقتصاديا ، اجتماعيا وحتى في المجال البيئي.[3]

2.1. تعريف التنمية:

تعد التنمية بأنواعها المتنوعة عملية مستمرة تشمل جميع الاتجاهات، هدفها تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات متعددة الجوانب بعد رصدها، وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي نتائجها إلى إحداث التغييرات المطلوبة، فالتنمية كعملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية تحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراده عن طريق زيادة الفاعلية في استثمار طاقات هؤلاء الأفراد إلى الحد الأقصى.[4]

---

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة 01، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2009، ص 65.

[2] ابراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] رحالي حجيلة و بوخالفة رفيقة، مرجع سبق ذكره ، ص04.

[4] مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2007، ص189.

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

– تعرف منظمة الأمم المتحدة التنمية بأنها "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهد السكان والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات وأن التنمية تتضمن النمو والتغيير اللذان يجب أن يتما بالضرورة في جميع القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما وكيفا في ان واحد – الأمر الذي جعل منظمة الأمم المتحدة تعتبر التنمية حقا مكرسا لكل الشعوب، خاصة الدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة–".[1]

– التنمية هي" عملية توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب و هو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل و تطوير للمقدرة البشرية، و حسب هذه الرؤيا فان هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم و هكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات و ليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي، و يبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية و لكن تحتوي أيضا على العلم و الثقافة و حق التعبير و الحفاظ على البيئة و ممارسة الأنشطة و حق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية و المقبلة".[2]

وعليه يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية وهي كالآتي: [3]

- التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.
- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.
- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.
- أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة.
- إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

[1] عمرو محي الدين، **العمران التلقائي وتأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية**، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2001/2000، ص11.

[2] خالد مصطفى قاسم، **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010، ص19.

[3] عبد الرحمان تمام أبو كريشة، **علم اجتماع التنمية**، ط01، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2003 ، ص37 .

- تزيد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.
- تزيد في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد، او هي الزيادة المستدامة لحصة الفرد من اجمالي الدخل الوطني نتيجة السياسات الناجحة التي تم تبنيها.

3.1. أنواع التنمية:

للتنمية عدة أنواع نذكر منها:

- **التنمية الشاملة:** هي عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية، أي باختصار هي إحداث تغيير كمي ونوعي وهيكلي في المجتمع.[1]
- **التنمية المستدامة:** " ان العدالة بين الأجيال تقتضي السعي لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في الحياة والتمتع بفرص معقولة في التنمية والموارد والرفاهة ". (الدكتور عبد الناصر زياد هياجنة، رتبة أستاذ دكتور في القانون المدني في جامعة قطر).[2]
- **التنمية المتخصصة:** هي التنمية المتخصصة في قطاع محدد وهي تشمل القطاعات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية والقطاعات المكانية أو العمرانية.

2. مدخل للتنمية المستدامة.

1.2. التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد الصدفة، فقد سبق ظهور هذا المفهوم انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة، ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالتنمية المستدامة، هو عندما أنشئ

[1] ناجي عبد النور، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، ورقة بحثية، كلية العلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر، ص 03. محملة من: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_19.pdf .2018/05/13 تاريخ الاطلاع:

[2] عمارة هدى، **البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر،2017، ص 508.

ما أطلق عليه بنادي روما سنة1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، وكانت دعوى هذا النادي الى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[1]

وفي سنة 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك " تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية **غرو هارلم برونتلاند –Gro Harlem Brundtland**، أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية.

وقد استكملت الأمم المتحدة بين عام 1972و عام 2002 عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة[2]:

- الأول انعقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان.
- الثاني انعقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وفي ختام هذه القمة، وقعت 173 دولة على وثيقة أجندة 21، وقد حضر المؤتمر 110 رئيس دولة وأكثر من 2400 ممثل عن الجمعيات الأهلية، إن هذه الأجندة وثيقة هامة تعتبر الأولى من نوعها وهي تحدد برنامج العمل في القرن الواحد والعشرين في ميادين مختلفة ومتنوعة جداً من أجل التوجه نحو التنمية المستدامة على مستوى الكرة الأرضية .
- الثالث انعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة – تغير الأسماء يعبر عن تطور المفاهيم– ، هذا الأخير جاء ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة.

وفي عام 2003 دعت منظمة الأمم المتحدة من خلال تقرير التنمية البشرية حول الأهداف التنموية للألفية إلى ضرورة دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدول وبرامجها ووقف التدهور البيئي في العالم، والحد من الاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية، وبعد ذلك في سنة 2005 أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري، وقد توالت المؤتمرات والاتفاقيات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولكن يعتبر تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987، نقطة التحول الرئيسة في مفهوم التنمية المستدامة. [3]

---

[1] الموقع الرسمي لنادي روما، http://www.clubofrome.org، تم الاطلاع في 2018/03/16.

[2] سنوسي سعيدة، **الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي ودور التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010/2009، ص 99.

[3] بوراس عصام، **المياه والتنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة. 2009/2008، ص 50.

ومن أهم المؤتمرات التي لا تقل أهمية عم مؤتمر 1987، مؤتمر "ريو+20" ، وهو الاسم المختصر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة ، الذي انعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في جوان 2012، أي بعد عشرين عاماً من مؤتمر قمة الأرض التاريخي الذي عقد في ريو عام 1992. وقد وصفه **بان كي مون** (أمين عام الأمم المتحدة) كان مؤتمر ريو+20 فرصة تاريخية لتحديد المسارات التي تفضي إلى مستقبل مستدام، مستقبل يوجد فيه مزيد من فرص العمل، ومزيد من الطاقة النظيفة، وأمن أكبر، ومستوى معيشة لائق للجميع.[1]

في أوت 2015 وبعد ثلاث سنوات من المشاورات وإشراك العديد من المنظمات وبخاصة منظمة **افلا** IFLA، قامت الدول الأعضاء لمنظمة الأمم المتحدة بالإفراج على الأجندة النهائية للتنمية والموسومة بعنوان " تحويل عالمنا، خطة التنمية المستدامة لسنة 2030" من خلال تحقيق 17هدفا تنمويا إلى غاية سنة 2030.[2]

والشكل التالي يوضح الخط الزمني لتطور مفهوم التنمية المستدامة:

[1] الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، http://www.un.org، تاريخ الاطلاع 2018/05/14.
[2] المرجع نفسه.

الشكل رقم (2-1): الخط الزمني لتطور التنمية المستدامة.

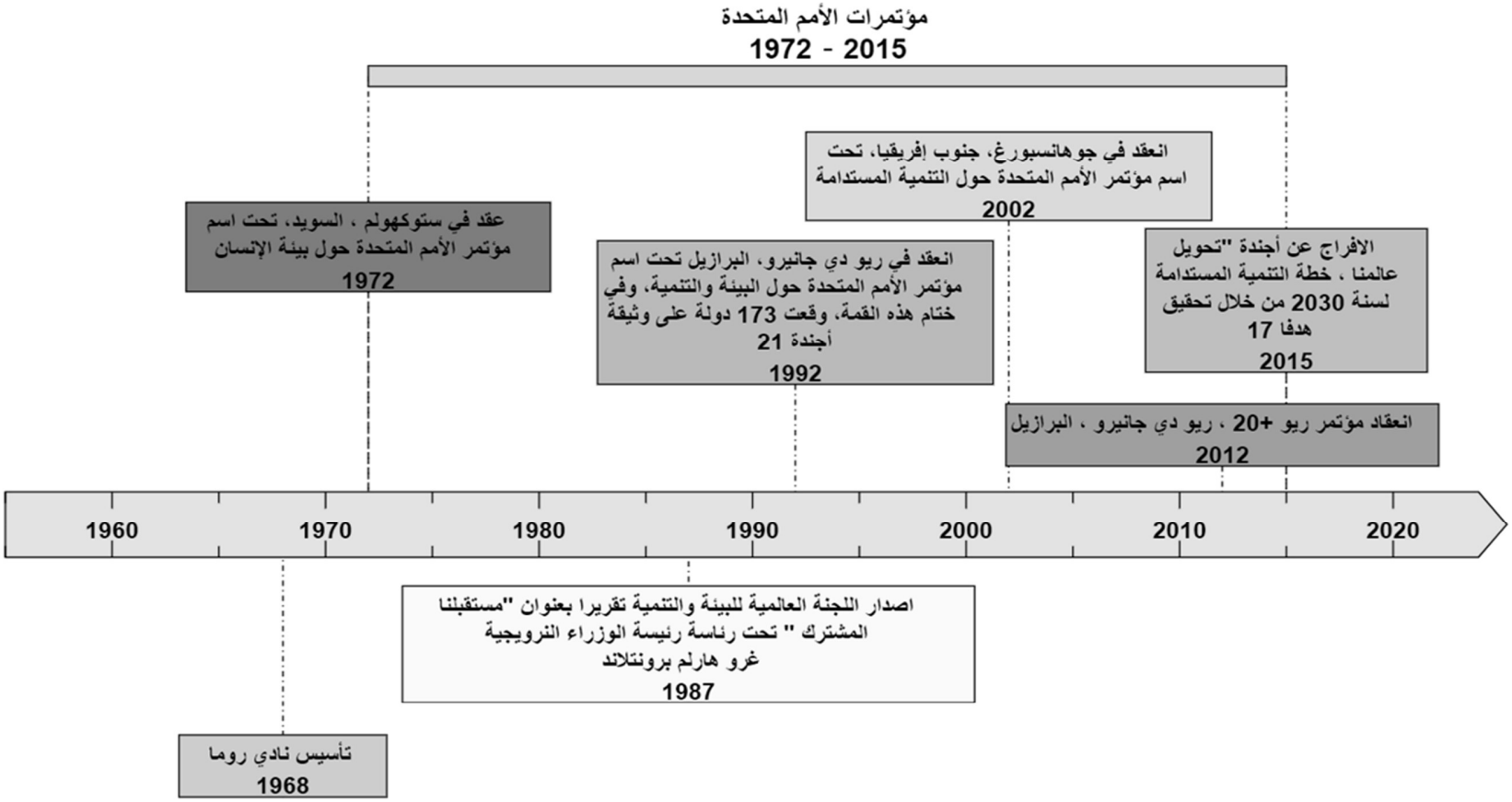

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات سابقة الذكر.

2.2. تعريف التنمية المستدامة.

قبل أن نتطرق لمفهوم التنمية المستدامة، سنلقي الضوء على مفهوم الاستدامة والتي تعرف على أنها الاستغلال الأمثل للموارد والامكانيات المادية والطبيعية والإنسانية، بشكل متوازن ومناسب مع البيئة الطبيعية، بحيث يتم الاستفادة المثلى لهذه الموارد، دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وقد أصبح مصطلح الاستدامة ذو ارتباط وثيق بالتنمية، الأمر الذي يجعلها من الحلول الذكية المطروحة للمعالجات والتعديلات في أنماط وأوجه الحياة المعيشية.[1]

والشكل التالي يوضح مفهوم الاستدامة:

الشكل رقم (2-2): مفهوم الاستدامة.

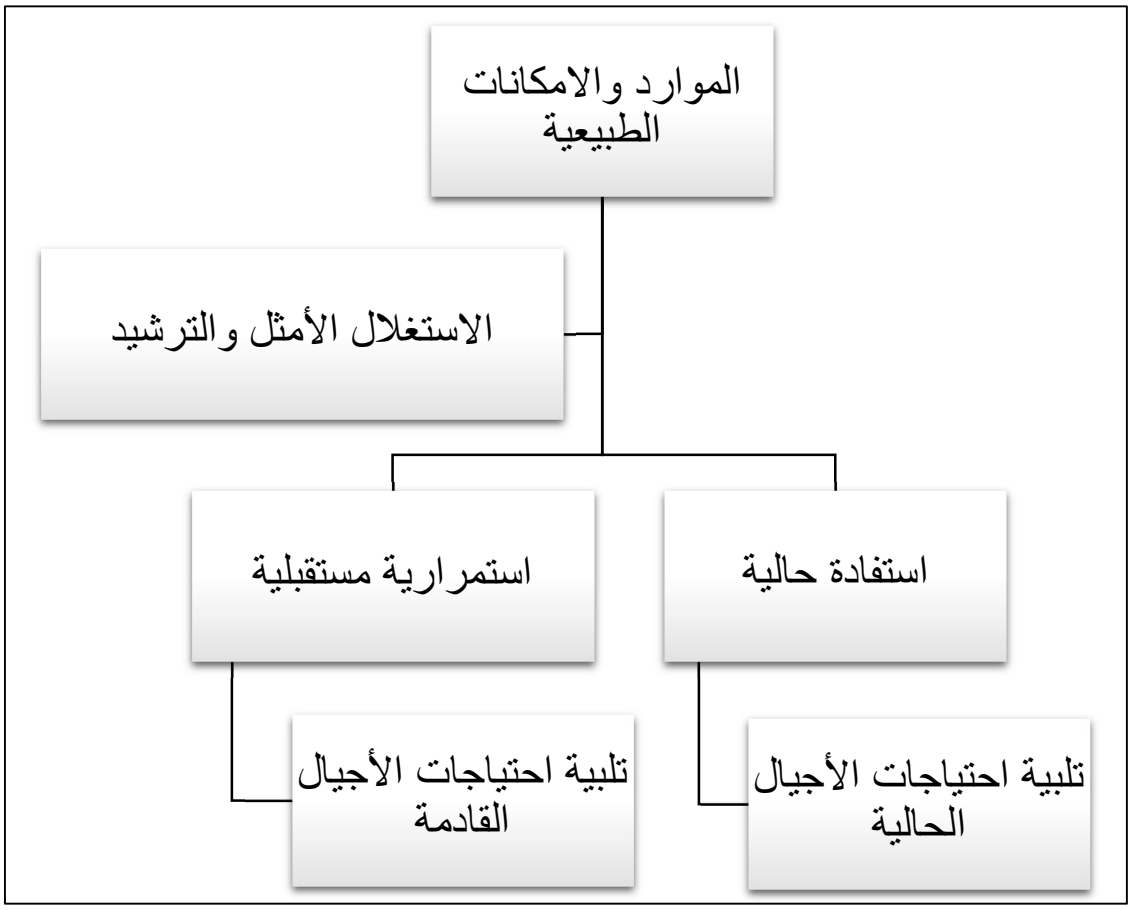

المصدر: نايف بن نائل، **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2009/2008، ص 41.

[1] عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 76.

وقد تميز العقد الماضي من العمل على مستوى العالم بسيادة مفهوم التنمية المستدامة والذي تمت صياغته للمرة الأولى من خلال تقرير " مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ، برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارليم بورتلاند- تم ذكر هذه المعلومة - ، وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا وثوريا في الفكر التنموي ، إذ أنه وللمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد ،كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة، وحسب تعريف لجنة بورتلاند الذي أصبح علامة فارقة في السياسات التنموية منذ التسعينات من القرن الماضي فإن التنمية المستدامة هي " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم"، فالتنمية المستدامة تمثل، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، كما تفرض التنمية المستدامة نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية، كونها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية". [1]

وقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريفات، وإنما تعددها، حيث ظهر العديد من التعريفات التي ضمنت عناصر وشروط هذه التنمية، وهناك صنفين من التعاريف:

- الصنف الأول:

تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه تعاريف أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والعملي والتحليلي منها: [2]

- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التي تضع النهائية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

[1] الياس أبو جودة، **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 78، أكتوبر 2011، ص 60.

[2] رواء زكي الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2010، ص79.

- الصنف الثاني:

تمثل تعاريف أكثر شمولاً ومنها: [1]

- التنمية المستدامة هي: التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر، دون الاضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفرض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.
- التنمية المستدامة هي: التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي سواء على الصعيد المحلي والعالمي.
- التنمية المستدامة مفهوم يجمع بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغير والاستدامة كبعد زمني، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم هو الإدراك بأن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع، ليحل بدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الانسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه.

[1] المرجع نفسه، ص 79.

المبحث الثاني: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل أبعادها.

ان التحقيق الشامل لعملية التنمية المستدامة، لا يكون الا بتوافق ثلاث سياسات متمثلة في ثلاث أبعاد رئيسية، وهي البيئة، المجتمع والاقتصاد، ولذلك فان الجهود الهادفة الى بناء نمط حياة مستدامة، تتطلب احداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في هذه المجالات الثلاث، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة.[1]

والملاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية، ولإثراء محتوى المبحث، تم إسقاط وربط كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة، بمجموعة أهداف معينة اعتمدتها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015 تحت قرارا بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" يشتمل على 17هدفا، وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها.

1. البعد الاقتصادي.

تعني الاستدامة من المنظور الاقتصادي البحت في استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم ، والنمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحسنا في رفاهية جميع الناس بالمعنى الواسع الذي تُحيل عليه كلمة الرفاهية، حيث إن ثمار النمو قد تصيب جزءا من أفراد المجتمع دون آخرين بسبب التوزيع غير العادل للثروة وغلبة الفساد على بعض الاقتصادات، فالتنمية المستدامة – المنظور الاقتصادي – عبارة عن قوة اقتصادية يختلف أدائها الوظيفي حسب ثقافة المجتمع و نظامه، حيث أنها تهتم بدراسة الجوانب المادية لعملية التنمية ، وحصر جميع الموارد و الامكانيات المتاحة للمجتمع، ودراسة البدائل المختلفة لوضع قائمة الأولويات حتى يتم الوصول للهدف المنشود.[2]

[1] عمارة هدى، مرجع سبق ذكره، ص 511.

[2] شريف محمود محمد، **الإدارة المستدامة للبيئة العمرانية في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2009/2008، ص34.

ولعل اهم هدف هو تقليص تبعية الدول النامية للدول المتقدمة المتحكمة في الأسواق العالمية، اذ تقوم هذه الدول بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية، مما يحرم الدول النامية من نمو صادراتها وانخفاض في إيراداتها، ولذلك يجب على هذه الأخيرة أن تبني نمطا تنمويا لتحقيق اكتفاء ذاتي، مما يسمح بالتعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بينها.[1]

ثم ان تكلفة تطوير المجتمعات الحالية يجب أن تكون مجدية اقتصاديا بشكل لا يؤدي الى ترحيل هذه التكاليف وتراكمها على حساب الأجيال القادمة، فالعامل الزمني يعتبر مهما في عملية التنمية، وهذا بوضع الخطط والجداول الزمنية لتحقيق الاحتياجات المرادة لفترات زمنية طويلة. [2]

وتشمل أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالبعد الاقتصادي ما يلي:[3]

- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق، مع تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة للجميع.
- إقامة هياكل ذات بنية أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة في توزيع الموارد داخل البلدان وفيما بينها.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط عقد الشراكات العالمية لتحقيق الأهداف المنشودة.

2. البعد الاجتماعي – البشري.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة، ويكون بضمان نمو مُدمِج عبر توزيع عادل لثروة وللموارد ومنظومة ضريبية عادلة، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.[4]

---

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] نايف بن نائل، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] منظمة الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة**، 2017، ص ص 36-42.

[4] غنيم عثمان محمد وأبو زنط ماجد، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها** ، ط01، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 39-40.

فالتنمية المستدامة تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضروري للإنصاف بين الأجيال من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بإعادة توجيهها وتخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات الأساسية والتوسيع المناطق الحضرية، مع الحرص على حرية الاختيار والديمقراطية.[1]

وبغية معالجة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة سليمة صحية للجميع، فان التنمية المستدامة تدعو الى تقييم السياسات السائدة لمعرفة مدى فعاليتها وما إذا كان القدر الكافي من الموارد البشرية والمالية قد خصص لتنفيذها، ذلك أن المجتمع السياسي جزء لا يتجزأ عن التنمية المستدامة، حيث أن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.[2]

وتشمل أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالبعد الاجتماعي ما يلي:[3]

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- القضاء التام على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- المساواة بين الجنسين.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة وقادرة على الصمود، وضمان مجتمعات محلية مستدامة.
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة على جميع المستويات.

3. البعد البيئي.

يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم " الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة،

[1] مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص ص 30-31.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

[3] منظمة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-26.

وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة، فالنظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية واستخدام التكنولوجيا النظيفة. [1]

وتشمل أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالبعد البيئي ما يلي:[2]

- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي، وادارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع على بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغّير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام.
- حماية النظم الايكولوجية البرية، وترميمها وتعزيز استخدامها، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، مع وقف فقدان التنوع البيولوجي.

وكما تم ذكره في تمهيد المبحث، فان الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة هي أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة، ويمكن تمثيل ترابط الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق الشكل التالي:

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، جوان 2010، ص ص135-136 .

[2] منظمة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 44-49.

الشكل رقم (2-3) : ترابط الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.

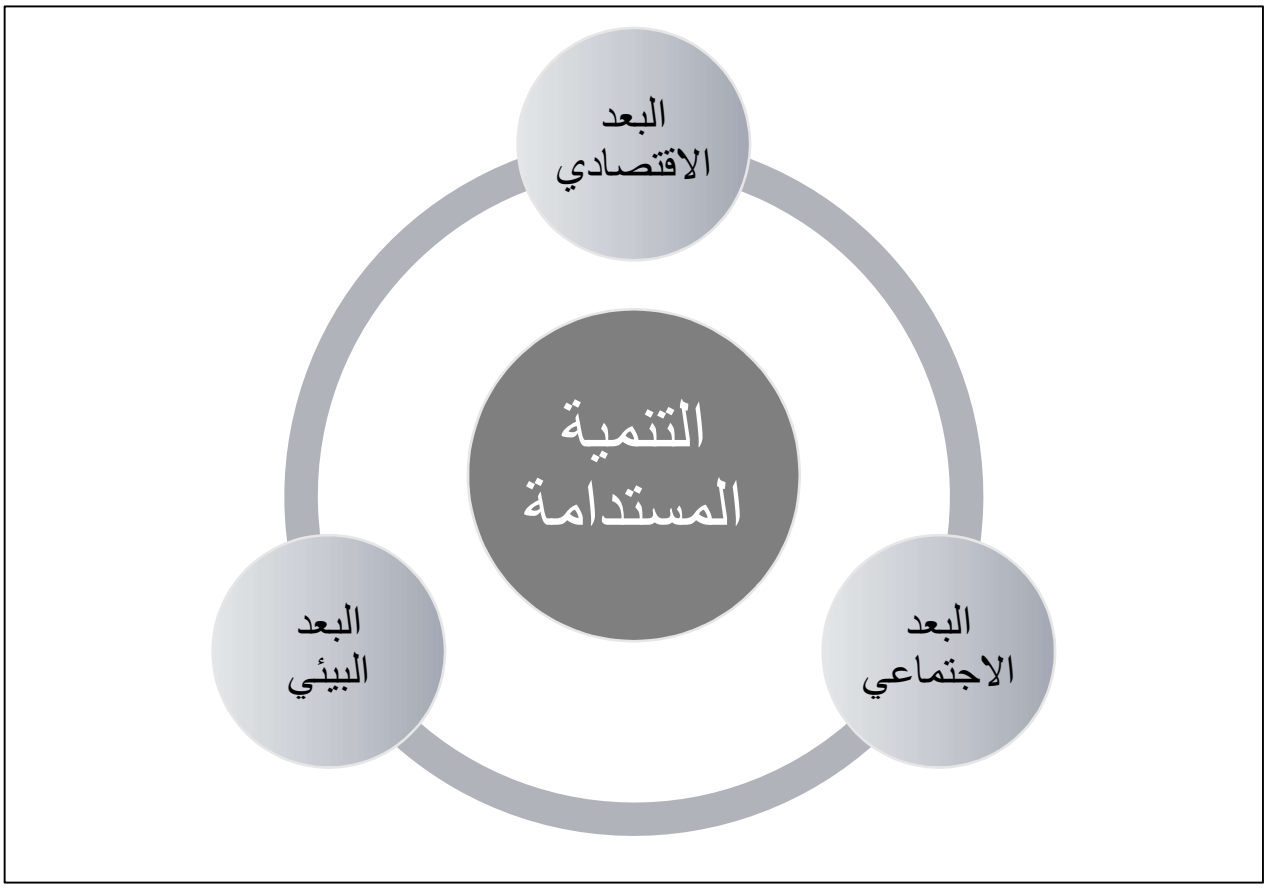

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة.

4. البعد التكنولوجي.

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة الأساسية سالفة الذكر، هناك بعض علماء الاقتصاد من يضيف بعدا رابعا ويسمى بالبعد التكنولوجي وهناك من يسميه "بالبعد الإداري والتقني"، ففي السنوات الأخيرة لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية ، من أجل الوصول الى استخدام تكنولوجيا أنظف.[1]

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره ، ص36.

و لا يقتصر دور التكنولوجيا على ذلك فقط ، فمع تقييم بعض الخبرات في ريف العالم الثالث، نجد أن الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والإعلام متعدد الوسائط قد ساعدا في تدريب المزارعين، وقادت شبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية، ما ساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف، فهذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه "من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد.[1]

وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة مؤشر رصد عالمي لمدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالاستناد إلى خبرات من جميع أنحاء العالم، ويهدف إطار عمل هذا المؤشر إلى تحويل الأهداف إلى أدوات إدارية وبطاقة تقرير في نهاية المطاف، لمساعدة الجهات المعنية على متابعة التنفيذ والتقدم ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، والجدول التالي يبين ترتيب بعض الدول ودرجتها:

[1] العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية الشاملة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 28.

الجدول رقم (2-1): ترتيب بعض الدول ودرجتها في مؤشر أهداف التنمية المستدامة.

الترتيب	الدولة	درجة المؤشر
01	السويد	84.5
02	الدانمارك	83.9
03	النرويج	82.3
04	فنلندا	81.0
05	سويسرا	80.9
...	...	...
83	الجزائر	58.1

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، **تقرير عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة**، 2016، ص ص16-17.

يظهر مؤشر أهداف التنمية المستدامة نتيجة مدى تحقيق الدول لهذه الأهداف السبعة عشر المحتواة في تقرير جدول أعمال 2030، كونه يدل على ترتيب الدول بين أسوأها بدرجة "0" وأفضلها بدرجة "100" ، فالملاحظ من خلال هذا الجدول أن الدول المحتلة للمراتب الخمسة الأولى، بدرجات تفوق الثمانين، هي دول متقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا وبيئيا، وهذا ما يتماشى مع أبعاد و ركائز التنمية المستدامة، فالسويد التي تحتل الصدارة بدرجة 84.5، دليل على أنها حققت تقدما بنسبة 84.5 % ،نحو أفضل نتيجة ممكنة وهي 100 % ، غير أنها لا تزال تسجل نتيجة أقل بكثير من الدرجة الأقصى التي تبلغ 100 ، وعليه فإن حتى هذه الدولة الأفضل أداء لم تنجز واجباتها على النحو المطلوب وفقا للمؤشر، و بالنسبة للجزائر وبسبب العجز الذي تشهده في شتى الميادين، لم تستطع أن تحقق من أهداف التنمية البشرية سوى ما نسبته 58.1 % محتلة بذلك المركز الثالث والثمانين في ترتيب الدول.[1]

[1] منظمة الأمم المتحدة، **تقرير عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة**، 2016، ص14.

المبحث الثالث: مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجهها.

تعرف التنمية المستدامة على أنها التطوير في جميع الميادين باستخدام الإمكانيات المتاحة، وتعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والاطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها.

1. مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة.

خلال السنوات الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج التنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.[1]

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21.[2]

وقد شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع برامج تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر ومستقبل الأجيال القادمة، ومن هذه البرامج والمشاريع:

1.1. مشروع تهيئة الإقليم الجزائري:

صدر المشرع الجزائري قانون يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 يهدف إلى: [3]

- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.
- اعداد استراتيجية لإعادة التوازن في توزيع النشاطات ووسائل التنمية.

---

[1] اسيا قاسمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة** ، الملتقي الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، الجمعية التونسية للدراسات الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية، باجة، تونس، 26-27 افري 2012، ص 16.

[2] بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فاطمة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، ورقة بحثية، بدون سنة نشر، ص 5. حمل من :

تاريخ الاطلاع 14/05/ 2018. http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_2.pdf

[3] يحي وناس، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**، دار العرب للنشر والتوزيع ، وهران، الجزائر، 2003، ص 340.

- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.
- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.
- دمج البعد المغاربي والمتوسطي وترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف تم وضع برنامج يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة التنمية المستدامة، ويتطلب هذا المخطط وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وكدا طرق المتابعة والمراقبة.

2.1. مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية:

صادق مجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 2003/01/06على مشروع قانون التنمية المستدامة ومناطق التوسع والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا، وتتمحور التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام الموجودين في التنمية السياحية الذي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية ، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ، ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، وكذلك حول إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدرتها الإيوائية والاستقبالية مع تنوع العرض السياحي وتطور أشكال جديدة من الانشطة السياحية[1] .

3.1. مؤسسات ومشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر:

هناك عدة مؤسسات جزائرية مختصة في الطاقة المتجددة نذكر منها: [2]

- مركز تطوير الطاقات المتجددة والجديدة: حيث تتلخص مهامه في جمع ومعالجة المعطيات من تقييم دقيق للطاقات الشمسية الحرارية وصياغة اعمال البحث الضرورية في تطوير انتاج الطاقات المتجددة واستعمالها.

- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية: وهي المكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وانجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي أو الفلاحي.

[1] المرجع نفسه، ص 346.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، **دليل الطاقات المتجددة**، الجزائر، 2007، ص ص 41-49.

- وكالة ترقية وعقلنة واستعمال الطاقة: حيث يشمل دورها الرئيسي في تنسيق ومتابعة اجراء التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الاطار مع مختلف القطاعات –الصناعة، النقل، الفلاحة–.

وقد شرع في تنفيذ العديد من المشاريع أهمها:

- مشروع 105ميغا واط، هجين شمسي غازي في حاسي الرمل.
- مشروع انجاز حضيرة هوائية بطاقة 10ميغا واط في منطقة تيندوف.
- مشروع استعمال الطاقة الشمسية في الانارة الرئيسية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي.
- مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر.

حيث كانت تلك المشاريع تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1] :

- إيجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طور النفاذ.
- استخدام مصدر الطاقة نقي ونظيف وغير ناضب.
- باستخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الإنارة في القرى النائية وكذا ترقية الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس.
- توفير مناصب شغل جديدة وفي مختلف القطاعات لامتصاص البطالة.
- الاقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى إقامة المشاريع التنموية.
- تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن.

ويذكر خبابة عبد الله وبوقرة رابح في كتابيهما الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة، بعض التوصيات والحلول التي وضعت في سبيل تحقيق تنمية مستدامة من بينها: [2]

- التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص وإعادة النظام التعريفي للماء.
- تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد.

[1] المرجع نفسه ، ص 41.

[2] خبابة عبد الله ، بوقرة رابح ، **الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة** ، دار شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر ، 2009، ص 379.

- إعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير مع مبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية.
- اختيار أنواع من الوقود تكون خالية من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء والطاقة الشمسية.
- إقامة تجهيزات مضادة للتلوث.
- تشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير.

2. تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1.2. ضعف معدل النمو الاقتصادي:

يعد معدل النمو من أهم مؤشرات التحليل الاقتصادي، حيث يتعلق بالارتفاع المتواصل للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة. فاعتماد الجزائر على عوائد البترول كمصدر تمويلي لبرامج التصنيع، جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي، والتي لا تعتبر محصلة إنتاج حقيقي للثروة، وقد اتخذت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية بهدف تصحيح الاختلال وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، ومن أهم هذه الإجراءات التصحيحية إخضاع المؤسسات العمومية للقانون التجاري في معاملاتها، وتشجيع المؤسسات على التصدير من خلال اعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة، بالإضافة إلى مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها وجعلها معتمدة على قواعد السوق. [1]

2.2. تفشي البطالة:

منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة، والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل، وبالتالي حدوث الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب. [2]

[1] مسيخ أبوب ، **التنمية المستدامة و التحديات المطروحة أمامها** ، مجلة الاقتصادي الاسلامي العالمية، عدد مارس 2018، ص 3 .

[2] مراد ناصر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 144.

وقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، وذلك من خلال عدة أجهزة تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة، ومن أمثلتها:[1]

- برنامج تشغيل الشباب.
- عقود ما قبل التشغيل.
- برنامج القرض المصغر.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.

والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة بين 1970-2015:

الجدول رقم(2-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 1994-2015 / الوحدة: نسبة مئوية %.

السنة	معدل البطالة في الجزائر / الوحدة: نسبة مئوية %	السنة	معدل البطالة في الجزائر / الوحدة: نسبة مئوية %
1994	24,36	2005	15,27
1995	28,11	2006	12,51
1996	27,99	2007	13,79
1997	27,96	2008	11,33
1998	28,02	2009	10,17
1999	29,29	2010	09,96
2000	29,50	2011	09,97
2001	27,31	2012	11,00
2002	25,66	2013	09,83
2003	23,72	2014	10,60
2004	17,66	2015	11,76

المصدر: بوالكور نور الدين ، **تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن المهيدي ، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017، ص ص 654-655.

[1] بوالكور نور الدين ، **تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن المهيدي ، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017، ص 654.

والملاحظ من خلال بيانات الجدول ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر قبل القرن الواحد والعشرين، حيث بلغ ذروته في آخر سنوات التسعينات بمعدل فاق 29%، ولكن وبعد الإجراءات والإصلاحات التي انتهجتها الجزائر، فقد بدئت معدلات البطالة بالانخفاض بعدد عام 2000، لتثبت تقريبا عند نقطة 10 % في السنوات الأخيرة.

3.2. تفاقم حدة الفقر:

يعتبر الفقر ابرز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر ، و قد سبب تنفيذ الإصلاحات في الثمانيات و برنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر و تدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي ، الى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق و يضبطه قانون المنافسة ، و مع وجود نظام إنتاج ضعيف اثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين ، و لمكافحة الفقر في الجزائر فقد اعتمدت الدولة على السياسة الشاملة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية ،كما أن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر و الإقصاء الاجتماعي ، و تتمحور استراتيجية مكافحة الفقر في : نشاطات التضامن الوطني ، و الشبكة الاجتماعية و برامج المساعدة على التشغيل، الأمر الذي اثر إيجابا على انخفاض معدلات الفقر في الجزائر .[1]

والمنحنى البياني التالي يوضح تطورات معدلات الفقر في الجزائر بين 2008-2013:

[1] مراد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الشكل رقم(2-4): تطور معدلات الفقر في الجزائر بين 2008-2013 / الوحدة: نسبة مئوية %.

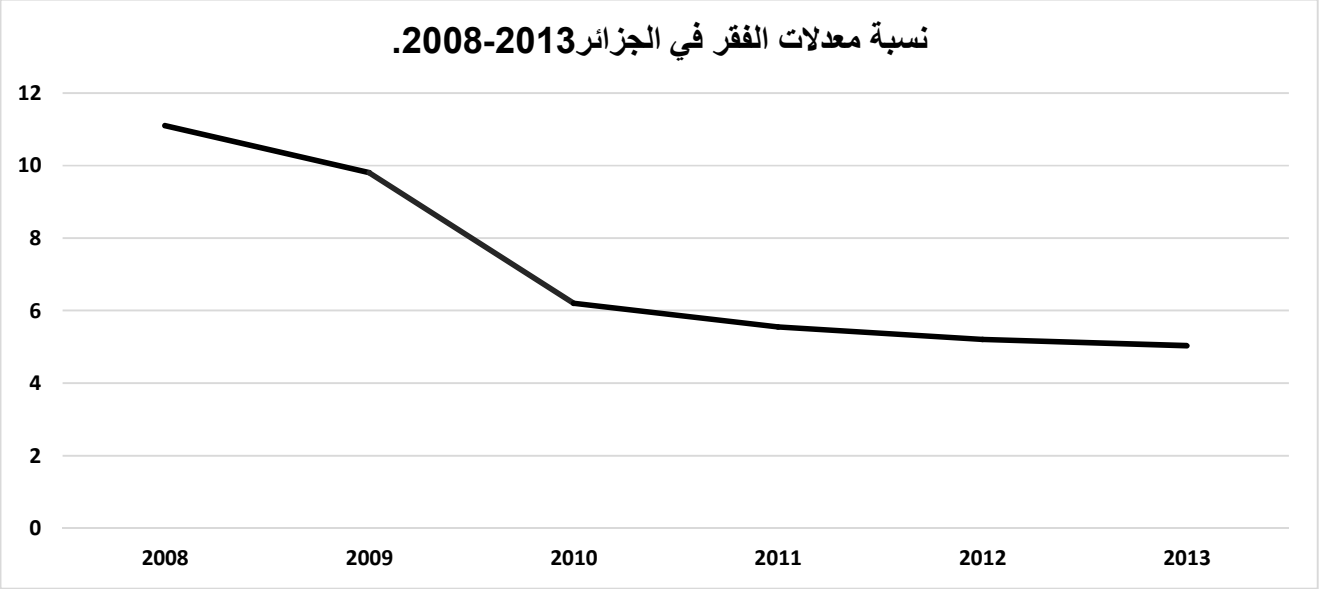

المصدر : حاج قويد قورين ، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، جوان 2014، ص 19.

فمن بيانات المنحنى، يلاحظ أن معدلات الفقر في الجزائر في انخفاض مستمر، حيث وصلت في 2013 الى نسبة 5.03%، بعد ان فاقت 11.01 % سنة 2008.

4.2. التلوث البيئي:

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة، إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئة في المخططات التنموية السابقة، ورجع سبب التدهور البيئي في الجزائر الى الأسباب التالية[1] :

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات.
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبعي بكميات كبيرة.
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات.
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف.

[1] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع و التحديات** ، مجلة الباحث ، عدد 16 ، جامعة البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 2016، ص 307 .

- سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة.
- النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة .

5.2. تذبذب معدل التضخم:

تأثر اقتصاد الجزائر من مشكل التضخم بداية من الثمانينات نتيجة ظهور أزمات مالية، أدت الى ضغوطات تضخمية، الامر الذي انعكس سلبيا على الأداء الاقتصادي، وأثر بشكل مباشر على النمو وبرامج التنمية، وأيضا القدرة الشرائية للمواطن.[1]

ونظرا لانتقال الجزائر من اقتصاد مغلق مخطط نحو اقتصاد السوق، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، تم تحرير أسعار أغلب المنتوجات والخدمات، مع رفع دعم الدولة للأسعار تدريجيا، من خلال وضع نظام للأسعار بحيث تكون كل أسعار السلع والخدمات مرتبطة بأحد النظامين:[2]

- نظام الأسعار المقننة الذي يقوم على تحديد سقف سعري وضمان الأسعار عند مرحلة الإنتاج.
- نظام الأسعار الحرة الذي يشمل السلع التي لا تخضع للنظام الأول ، والتي لها أولوية اقتصادية واجتماعية، والذي يهدف الى تمكين ميكانيزمية السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات عن طريق العرض والطلب.

وفيما يلي جدول يوضح تذبذب معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة بين 1970-2015:

[1] حرواش محمد ، تحليل اثر التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013/2000 ، مجلة افاق للعلوم، المجلد 02, العدد 03، جامعة زيان عشور الجلفة ، الجزائر ، 2016/06/01، ص98.

[2] المرجع نفسه، ص 99.

الجدول رقم (2-3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة بين 1990-2015 / الوحدة : نسبة مئوية %.

السنة	معدل التضخم في الجزائر / الوحدة: نسبة مئوية %	السنة	معدل التضخم في الجزائر / الوحدة: نسبة مئوية %
1990	16.6	2003	2.6
1991	25.9	2004	3.6
1992	31.7	2005	1.6
1993	20.5	2006	2.5
1994	29	2007	3.5
1995	29.8	2008	4.8
1996	18.7	2009	5.7
1997	5.7	2010	3.9
1998	5.0	2011	4.5
1999	2.6	2012	8.5
2000	0.3	2013	3.3
2001	4.2	2014	2.9
2002	1.4	2015	4.8

المصدر: بوالكور نور الدين ، **تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن المهيدي ، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017، ص ص 657-658.

الملاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني التذبذب الواضح في معدل التضخم بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة ، و لكنه في حقيقة الأمر دائما موجب ، مما يدل على أن المستوى العام للأسعار في تزايد مستمر، وهنا شهد معدل التضخم ارتفاعا كبيرا وهذا من سنة 1990 الى 1995 حيث بلغ ذروته المقدرة ب 31.7 % ، وبعد سنة 1997 ، بدء معدل التضخم في التراجع ليبلغ ادنى حد له بنسبة 0.3 % سنة 2000 ، ليستمر في الارتفاع بعد ذلك ليتراوح بين نسبة 10 % و 05 % في السنوات الأخيرة.[1]

وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي : [2]

- التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والإلكترونية.
- ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع، مع الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه.
- التقليل من فاتورة الاستيراد، الشيء الذي بساعد على التفليل من التضخم المستورد.

[1] بوالكور نور الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 658.

[2] الجودي صاطوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 307 .

خلاصة:

نستنتج من خلال ما تم التطرق إليه أن التنمية المستدامة هي تلك التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال باحتياجات جيل المستقبل، ولا تقتصر التنمية المستدامة على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تشمل التنمية في بقية المجالات الاجتماعية والبيئية.

ولتحقيق التنمية المستدامة بذلت الجزائر العديد من المجهودات من خلال وضع العديد من البرامج والمشاريع التنموية، منها التي تهدف الى تهيئة الإقليم الجزائري، ومشاريع الطاقات المتجددة، ولكن أمام كل هذه المجهودات واجهت الجزائر العديد من التحديات منها ضعف معدل النمو الاقتصادي وتفشي البطالة وتفاقم حدة الفقر بالإضافة إلى التلوث البيئي وتذبذب معدل التضخم.

الفصل الثالث

نحو تحقيق التنمية

السياحة المستدامة في الجزائر

تمهيد:

تعتبر السياحة المستدامة الوجه الجديد للسياحة التقليدية، حيث تسعى الجزائر لترقية هذا القطاع وذلك لما يمثله من أهمية كبيرة، وتعتبر من الدول التي تسعى لتطويره وذلك بسبب المقومات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، وكذلك ترقية المنتوج السياحي الوطني والعمل على ادماجه في السوق الدولية وكذلك التعريف بالسياحة الجزائرية.

ويتجلى الرهان في الرفع من المساهمة الإيجابية للقطاع في الاقتصاديات المحلية، موفقا بالتالي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الموارد بما في ذلك التراث الطبيعي والثقافي، والتراث المادي وغير المادي.

حيث تم التطرق في هذا الفصل الى ما يلي:

- ❖ المبحث الأول: مقومات وواقع السياحة في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: مجهودات الجزائر لتحقيق تنمية سياحية مستدامة والمعوقات التي واجهتها.
- ❖ المبحث الثالث: دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: مقومات وواقع السياحة في الجزائر.

تمتاز الجزائر عبر مختلف مناطقها على طاقات سياحية معتبرة، تمتاز بجودتها وتنوعها، مما يؤهلها للنهوض بالقطاع السياحي إذا ما توفرت الجدية الكافية لتطوير هذه الطاقات والاستغلال الأمثل لمواردها.

1. مقومات السياحة في الجزائر.

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزًا محوريًا في المغرب العربي ولأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وهذا بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة،[1] حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم، وتعد الجزائر من أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة، إذ تتربع على مساحة 2381741 كلم^2، وعدد سكانها يفوق 42 مليون نسمة، [2] وفي الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما بعضًا، هما[3]:

-**منطقة الشمال**: وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي، كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا قارصًا، والصيف حارًا وجافًا.

-**منطقة الجنوب الصحراوي**: لها ثلاثة صفات رئيسية، هي:

- الأولى هي الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع.
- الثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش.
- الثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "**تهاة**" بـ (3003) مترًا.

ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40° و45°، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسًا من واحات النخيل.[4]

---

[1] عبد الله الركيبي، **الجزائر في عين الرحالة الإنجليز**، الجزء 01، ط01، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، 1999، ص 113.

[2] الديوان الوطني للإحصاءات، http://www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/01.

[3] عبد القادر شلالي، "**الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**"، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: السياحة في الجزائر: واقع وأفاق، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج، معهد العلوم الاقتصادية، البويرة، الجزائر، يومي: 2010/05/12، ص 03.

[4] المرجع نفسه، ص 03.

كما تزخر الجزائر بالعديد من المحميات الطبيعية التي تعد أحد أهم مصادر التنوع البيولوجي فيها، ومن هذه المحميات:[1]

- المحمية الوطنية في القالة.
- المحمية الوطنية في الشريعة.
- المحمية الوطنية في تلمسان.
- المحمية الوطنية في الهقار.
- المحمية الوطنية في جرجرة.

وبالنسبة للبنة التحتية للجزائر، فقد عرف النقل الجوي من قطاع المواصلات تطورا ملحوظا، إذ نجد 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية، وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35محطة عبر أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية والمناطق الساحلية، واما عن النقل البري، فقد بلغ طول شبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 90000 كلم، بالإضافة الى 4200كلم طول شبكة السكك الحديدية.[2]

ولا يمكن تجاهل الموارد الطبيعية العلاجية في الجزائر، فقد قامت قامت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بتحديد أكثر 200 مصدر مائي معدني معظمها في شمال البلاد، والتي شيدت قربها مجموعة من المراكز الصحية والسياحية وتشتهر منها "حمام ملوان" بمنطقة البليدة ، "ريغة" الشهير بمحافظة عين الدفلى ، "الضلعة" بولاية المسيلة ، "حمام الدباغ" التابع لمنطقة قالمة، و"بوحنيفية" بمحافظة معسكر ، كما يبرز المنبع المائي "إكسانة" بمنطقة البويرة المعروف محليا بتسمية "افراكسن"، ويوجد المنبع المذكور في منطقة يقدر علوها عن سطح البحر ب650 مترا[3] .

وتم تبيان ذلك في إحصائيات لوزارة السياحة عن السياحة الحموية (سياحة المياه المعدنية) ملخصة في الجدول التالي:

[1] الهام عوايطية ، مريم مسعود ، **دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجريبية و علوم التسيير ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2016/2015 ، ص ص 61-62.

[2] عدلي زهير و سعدي راضية، **مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص46.

[3] وزارة الموارد المائية و البيئة : http://www.mre.dz ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/01.

الجدول رقم (3-1): إحصائيات السياحة الحموية في الجزائر لسنة 2014.

عدد المنابع الحموية	المؤسسات الناشطة				مشاريع في طور الانتاج	مشاريع متوقفة
	مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر			
	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة		
202	08	07	01	01	20	11
	المجموع: 15		المجموع: 02			

المصدر: وزارة السياحة، **احصائيات السياحة لسنة 2014**، ص 29.

والملاحظ من بيانات الجدول عدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، حيث من مجموع 202 منبع مائي حموي، تم استغلال ما مجموعه 15 مركب حموي فقط مقسمة بين مركبات عمومية وخاصة، وتم انشاء مركبين فقط للعلاج بمياه البحر، كما أن المشاريع في طور الانتاج والمشاريع المتوقفة، يفوق عددها (31) عدد المشاريع المنجزة (17).

وإضافة إلى المقومات الطبيعية والجغرافية فإن الجزائر تتوفر على مقومات تاريخية وثقافية وكذا دينية قادرة على استقطاب المزيد من السياح، فبالإضافة إلى الآثار الموجودة والمنتشرة في التراب الوطني مثل الموجودة في المتحف الوطني في الجزائر العاصمة وفي متحف سيرتا بقسنطينة، وفي متحف أحمد زبانة بوهران، نذكر أيضا مدينة تيمقاد الأثرية التي بنيت عام 100م، ومدينة جميلة والتي تعتبر من أقدم المدن الرومانية في الجزائر، وقلعة بني حماد، وقصر بني مزاب، والنقوش الموجودة في جبال الطاسيلي والتي تحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.[1]

ويمكن احتواء مقومات السياحة في الجزائر في الشكل التالي:

[1] بن الشيخ بوبكر الصديق، **المنتج السياحي في الجزائر بين جاذبية المقومات السياحية وضعف الخدمات المكملة**، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة-الجزائر، يومي 24 و 25 أفريل 2012، ص 07.

الشكل رقم (3–1): مقومات السياحة في الجزائر.

المصدر: بن الشيخ بوبكر الصديق، **المنتج السياحي في الجزائر بين جاذبية المقومات السياحية وضعف الخدمات المكملة**، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 24 و25 أفريل 2012، ص06.

2. واقع السياحة في الجزائر.

إن الأرقام والمؤشرات السياحية تعكس مدى تطور السياحة داخل أي دولة، وتقدمها وتحقيقها للأهداف المنشودة، غير أن الأرقام المحققة في قطاع السياحة في الجزائر مازالت بعيدة بشكل كبير عن الأرقام العالمية وخصوصا في عدد السياح الوافدين للمقاصد السياحية، وسيتم تقديم عرض لواقع قطاع السياحة في الجزائر من خلال أهم المؤشرات التي تخص القطاع تتمثل في:

1.2. مؤشر المشاريع السياحية:

يعتبر الاستثمار في المشاريع السياحية جزءا من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي، والجدول التالي يمثل وضعية المشاريع السياحية في الجزائر لسنة 2014:

الجدول رقم (3-2): وضعية المشاريع السياحية في الجزائر لسنة 2014.

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة 10^9 دج
مشرع في طور الإنجاز	385	54884	25526	190.344
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم انجازها	76	6377	2971	30.38
المجموع	**861**	**104244**	**45300**	**342.26**

المصدر: وزارة السياحة، **احصائيات السياحة لسنة 2014**، ص 27.

ومن استقراء تحليلي للجدول، يتضح لنا الإهمال الواضح للاستثمارات السياحية الجزائرية، حيث من مجموع 861 مشروع سياحي من المفترض أن ينمي اقتصاد الدولة، لم يتم انجاز سوى 76 مشروع سياحي، مع وجود 296 مشروع غير منطلق أصلا، وهنا يجب التنويه الى غفلة المستثمرين من معرفة القيمة الحقيقة، والثروات التي قد يكسبونها إذا ما تم استغلال هذا القطب السياحي استغلال أمثل للأسباب التالية:[1]

[1] قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي، **السياحة في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2012/12/01، ص174.

- تعدد وتنوع المناطق السياحية في الجزائر، مما يؤدي إلى اختلاف منتجاتها السياحية.
- توفر ثروات طبيعية وتراث تاريخي وثقافي وديني مميز ومتنوع بتنوع المناطق.
- يمكن ممارسة كل أنواع وأصناف السياحة، بحرية، سياحة أعمال، صيد، قنص، سياحة ثقافية، رياضية...الخ.
- اعتبار قطاع السياحة قطاع مهم وذو أولوية ومزاياه مضمونة للدولة وللمستثمر.
- احتياج الدولة إلى استثمارات في ميادين النقل الداخلي والخارجي ووكالات ومكاتب السفر والسياحة، والاستثمار في مرافق الترفيه السياحي والمتمثلة في مراكز التسلية والعاب وملاعب رياضية وغيرها، والاستثمار في هذا الميدان يعزز البنية السياحية ويخدم أهدافها.

2.2.مؤشر الايواء السياحي:

تعتبر طاقات الايواء السياحي لدولة ما وطاقتها الاستيعابية، من أهم العناصر المكونة لإمكانياتها السياحية، والتي تساهم في الجذب السياحي، وهي مؤشر هام لقياس مدى تطور القطاع السياحي لهذا البلد.[1]

وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تنوع نسبي يمكن توضيحه في الجدول التالي:

[1] عمر حوتية ، **واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره**، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، جوان 2014، ص400.

الجدول رقم (3-3): توزيع طاقات الايواء السياحي في الجزائر بين 2013-2014-2016.

فئة الصنف	سنة 2013		سنة 2014		سنة 2016	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
الفنادق 5نجوم	08	4242	08	4242	13	6734
الفنادق 4نجوم	05	1600	06	1800	12	2810
الفنادق 3نجوم	38	5775	39	5829	51	7045
الفنادق 2نجوم	46	4605	46	4605	46	4425
الفنادق 1نجوم	149	10639	149	10639	158	11295
الفنادق بدون نجمة	156	8406	156	8406	160	8533
إقامة سياحية 2نجمة	02	384	02	384	02	384
إقامة سياحية 1نجمة	01	313	01	313	01	313
موتيل / نزل طريق 2 نجوم	02	93	02	93	02	93
موتيل / نزل طريق 1 نجوم	01	30	01	30	01	30
نزل ريفي 2نجوم	01	16	01	16	01	16
نزل ريفي 1نجمة	01	20	01	20	01	20
قرى العطل 3 نجوم	-	-	01	274	01	274
"نزل مفروش" وحيد الصنف	03	91	05	91	05	91
"نزل عائلي" وحيد الصنف	10	426	10	426	10	426
"محطة استراحة" وحيدة الصنف	06	170	06	170	06	170
هيكل أخرى موجهة للفندقة	196	9381	196	9381	196	9381
في طريق التصنيف	549	52613	555	52886	566	55380
المجموع	**1176**	**98804**	**1185**	**99605**	**1231**	**107420**

المصدر: السبتي وسيلة وصحراوي محمد تاج الدين، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 59.

إن المتبع لتطورات الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر، يجدها في الامس القريب ذات عجز في هياكل الاستقبال، مع عراقيل كبيرة تحول دون اكتساب الفنادق لسمعة و صورة راقية تعكس جودة الخدمة التي يفترض أن تتميز بها ، و يعود ذلك الى تهميش القطاع بشكل رهيب و عدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوصية، و اعتباره قطاع غير حيوي او ثانوي و ذلك بحكم وجود قطاع المحروقات لكن مع السياسة الجديدة المتبعة من قبل الحكومة بدأت في إعطاء ثمارها و هذ من خلال تزايد عدد مؤسسات الإيواء السياحي بمختلف أصنافها بين اواخر سنتي 2013 و 2014 ، و في سنة 2016 من الجدول أعلاه نلاحظ تزايد ملحوظ لكل من عدد الفنادق و الأسرة على التوالي لتصل إلى أرقام كبيرة نسبيا 107420 سرير موزعة على 1231 فندق مختلف التصنيف.

3.2. مؤشر التدفقات السياحية:

تعتمد صناعة السياحة على عامل رئيسي هو جذب السائحين، وأصبح هذا العامل فنا وعلما يرتبط بكافة مرافق الخدمات في الدولة الواحدة، والشكلين البيانين التاليين يوضحان أعداد دخول وخروج السائحين عبر الحدود الجزائرية:

الشكل رقم (3-2): دخول السياح عبر الحدود الجزائرية لسنة 2014.

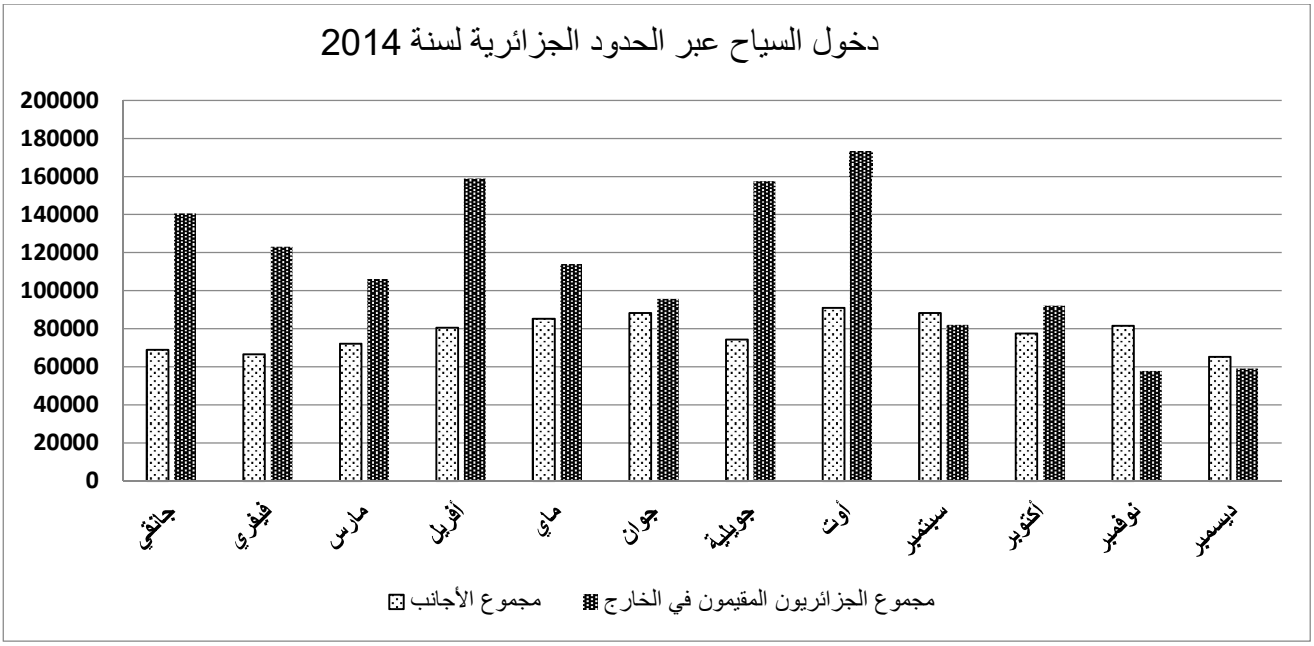

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: وزارة السياحة، **احصائيات السياحة لسنة 2014**، ص 03.

الشكل رقم (3-3): خروج المواطنين المقيمين عبر الحدود الجزائرية لسنة 2014.

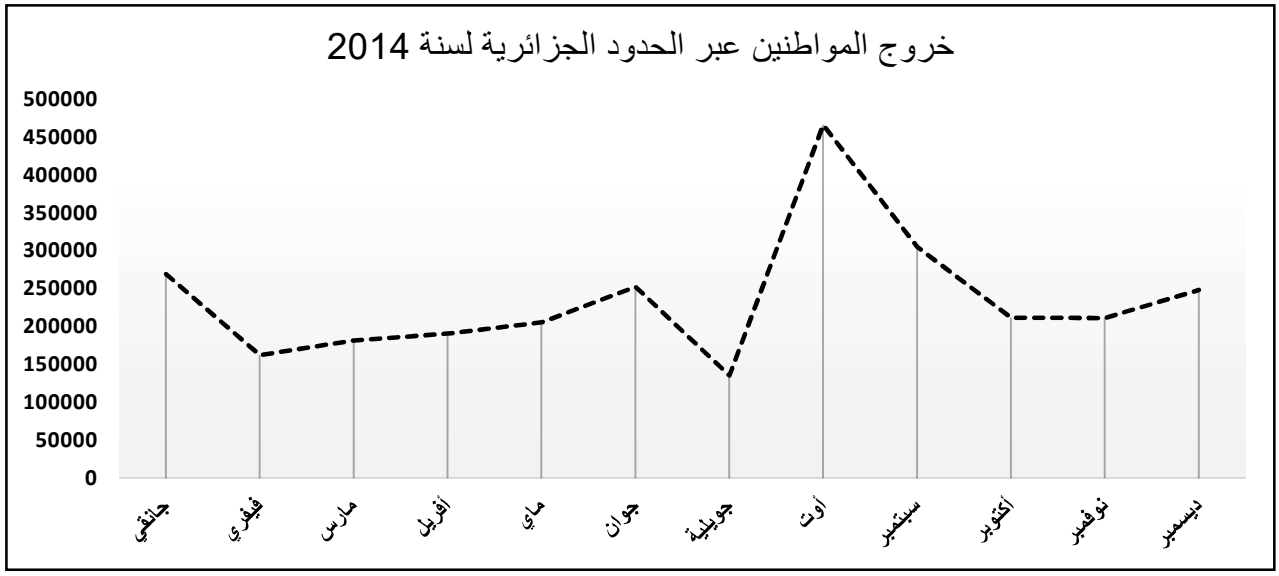

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: وزارة السياحة، **احصائيات السياحة لسنة 2014**، ص 04.

سيتم تحليل الشكلين البيانين من بعدين اثنين:

- **البعد الجبري/الاحصائي:**

والملاحظ من خلال بيانات الشكلين الفرق بين عدد المواطنين الخارجين من الجزائر بمجموع 2839104 أكبر من مجموع السياح الداخلين اليها بمجموع 2301373، وهو ما يعتبر خسارة اقتصادية للجزائر كونها تستطيع الاستفادة من انفاقات هؤلاء السياح بدل استفادة دول أخرى منها.

وفي نفس النقطة، فإننا نلاحظ أن أعداد المغتربين المقيمين خارج الوطن، والقادمين قصد السياحة في الجزائر برقم 1361248، أكبر من مجموع دخول الأجانب الى الجزائر برقم بلغ 940125، وهذا طوال أشهر السنة، الا في بضعة أشهر، ولكن ليس بالتفاوت الضخم الذي يستحق الملاحظة.

- **البعد الموسمي:**

في هذا البعد نلاحظ أن أعداد السياح الداخلين الى الجزائر موزعة توزيع متقارب نسبيا خلال أشهر السنة، وهذا بالنسبة الى المغتربين او الأجانب، ليصل الى ذروته في شهر أوت بعدد 173302 بالنسبة للمغتربين، و91057 بالنسبة للأجانب.

وأما الاختلاف فنلاحظه من جانب خروج المواطنين للسياحة خارج الجزائر، حيث يرتكز هذا النشاط خلال موسم الاصطياف في ذروة شهر أوت برقم بلغ 465975.

ويرجع هذا الاختلاف أساسا في العامل الثقافي، حيث يرتكز ارتباط الجزائريين بفكرة السياحة بالموسم الصيفي أساسا، عكز المغتربين الذين يمتازون بتنوع الفكر السياحي الثقافي، وتنوع المقاصد السياحة، من زيارة المناطق الأثرية، وصحراء الجزائر، وحتى زيارة الأقارب.

المبحث الثاني: مجهودات الجزائر لتحقيق تنمية سياحية مستدامة، والمعوقات التي واجهتها.

بعد استحداث أسلوب جديد للتنمية يعرف بالتنمية المستدامة، والذي يعتمد في أحد جوانبه على العلاقة بين الانسان والموارد الطبيعية والبيئية المحيطة به، وكغيره من القطاعات، أصبح قطاع السياحة يعنى أيضا بالتنمية المستدامة، خصوصا بعد التطور المتسارع التي عرفته صناعة السياحة، ما أدى الى ارتباط مفهوم الاستدامة بالقطاع السياحي، وهو ما دفع بالقائمين على النشاط السياحي في الجزائر من اعداد مخططات ومشاريع للتهيئة السياحية، الذي من شأنه تحقيق تنمية سياحية مستدامة.[1]

1. مدخل للسياحة المستدامة والتنمية السياحية:

تعتبر التنمية المستدامة ضمانا لحقوق الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية، فتحقيقها يتطلب توجيه الاهتمام الى جميع المجالات، ومنها مجال السياحة المستدامة، التي تعتبر الوجه الجديد للساحة التقليدية، ما جعلها تحضي باهتمام جميع الدو.

1.1. تعريف السياحة المستدامة:

تعرف السياحة المستدامة على أنها الاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية دون المساس بالجانب البيئي والثقافي من أجل تعظيم الفوائد، أي أنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.[2]

وقد عرفت منظمة السياحة العالمية، السياحة المستدامة عمى انها تلك التنمية التي تلبي احتياجات ورغبات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية حق الأجيال القادمة للاستمتاع بهذه المواقع في المستقبل، أي أنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع العوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.[3]

[1] محمد ساحل وعبد الحق بن تفات، **ابراز العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة مع محاولة نمذجة البعد الاقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 09، العدد 30، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018/03/30، ص 130.

[2] ياسية سليمة ولحواسنية ياسمين، **نحو إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 07، عدد01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/06/01، ص 194.

[3] خلخال منال، **الاتجاهات الأساسية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 03، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، جوان 2015، ص 135.

2.1. تعريف التنمية السياحية:

لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية فيرى البعض أنها تحقيق زيادة مستمرة في الموارد السياحية أو في الإنتاجية السياحية، إلا أنها لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة، وإنما يجب أن تمتد لتشمل كل من العرض والطلب لتحقيق التلاقي بينهما لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف محددة وطنية وقطاعية وإقليمية[1].

والتنمية السياحية هي مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين، فهي تعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي الإمداد بالتسهيلات والخدمات أو الارتقاء بها لمقابلة كافة احتياجات السائحين.[2]

1.2.1. مراحل التنمية السياحية:

تمر التنمية السياحية بأربع مراحل منذ اكتشافها حتى ثباتها كما يلي:[3]

- **مرحلة الاكتشاف:** حيث يتم اكتشاف القدرات السياحية للمقصد السياحي.
- **مرحلة الانطلاق:** حيث يتم توفير الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة الأعداد المتزايدة.
- **مرحلة النمو:** وفيها يتم تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي.
- **مرحلة الثبات:** حيث تشهد أعداد السياح الزائرين للمقصد السياحي ثبوت وتوقف النمة، وفي هذه المرحلة ان لم تظهر في المنطقة تنمية جديدة تعتمد على مقومات سياحية جديدة، فإنها تتجه نحو الانحدار والتدهور، لذلك فان الإدارة السليمة للنشاط السياحي في كافة مراحل التنمية تتمثل في تجنيب المنطقة الوصول الى هذه مرحلة الانحدار، ونقلها الى مرحلة جديدة من التنمية السياحية المتوازنة.

---

[1] خان أحلام وزاوي صورية، **السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص 232.

[2] ياسية سليمة ولحواسنية ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[3] هاجر سعيدي ولامية لعلام، **دور التنمية السياحية المستدامة في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص 85.

2.2.1. مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة:

تتمثل أهم مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في:[1]

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمع؛
- مقابلة الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بمستويات المعيشة؛
- تحقيق العدالة والمساواة على مستوى الجيل الواحد وكذلك بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع الدخل؛
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي فرص عمل ودخل جديدة وتنوع في الاقتصاد؛
- زيادة دخل وعوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب على النشاطات السياحية المختلفة؛
- خلق أسواق جديدة للمنتجات المحمية؛
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين؛
- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والسكان المحليين؛
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على مساهمة المجتمع؛
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛
- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية للسياحة؛
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

3.1. الفرق بين التنمية السياحية التقليدية، والتنمية السياحية المستدامة:

الجدول التالي يبين الفرق بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة:

[1] خلخال منال، مرجع سبق ذكره، ص 138.

الجدول رقم (3-4): الفرق بين التنمية السياحية التقليدية، والتنمية السياحية المستدامة.

	التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	- تنمية سريعة. - ليس لها حدود. - قصيرة الأجل.	- تنمية تتم على مراحل. - لها حدود وطاقة استيعابية معينة. - طويلة الأجل.
استراتيجيات التنمية	- تنمية بدون تخطيط. - تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة. - التركيز على انشاء وحدات تقليدية لقضاء الاجازات.	- تنمية يسبقها تخطيط محكم. - تخطيط شامل متكامل. - مراعات الشروط البيئية في بناء الوحدات وتخطيط الأرض.
مواصفات السائح	- مجموعات وأعداد كثيفة من السياحة. - فترات إقامة قصيرة. - في الغالب يتم زيارة كل معلم سياحي مرة واحدة.	- حركات أفراد ومجموعات صغيرة. - فترات إقامة طويلة. - احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمعلم للسياحي.

المصدر: هاجر سعيدي ولامية لعلام، **دور التنمية السياحية المستدامة في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص 88.

2. استراتيجيات ومعيقات النهوض بالسياحة المستدامة في الجزائر.

إن تنمية السياحة في الجزائر والعمل على تطويرها يستوجب وضع خطط واستراتيجيات معمقة على المدى المتوسط والبعيد من أجل النهوض بهذا القطاع وتحقيق استدامته، لذلك قامت الجزائر بوضع استراتيجية سياحية محددة الأبعاد والأهداف متمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **SDAT 2025** في إطار التنمية المستدامة، من خلال تحديد الأهداف والحركيات الخمس التي يقوم عليها هذا المخطط وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أنها واجهت بعض المعيقات والتي سيتم التطرق إليها.

1.2. الاستراتيجيات التنموية في الجزائر:

وهنا سيتم تقسيم هذه الاستراتيجيات حسب عامل الزمن الى استراتيجيات سابقة واستراتيجيات مستقبلية:

1.1.2. الاستراتيجيات السابقة: والمتمثلة في:

1.1.1.2. استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر 2000-2010:

عملت الدولة متمثلة في وزارة السياحة في جانفي2001 على وضع استراتيجية من أجل التنمية المستدامة لقطاع السياحة إلى حدود 2010 وهذا وفق الأهداف التالية: [1]

- إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75مليار دج.
- زيادة عدد السياح نحو الجزائر ليصل إلى حدود 2.1مليون سائح خلال سنة 2010.
- خلق 25 ألف منصب شغل مباشر.
- توفير الإيرادات من العملة الصعبة تفوق 1.6مليار دولار أمريكي.
- خلق مناطق توسع سياحية جديدة.
- وضع إطار سياسي يهدف إلى تنمية سياحية مستدامة.
- وضع مخطط يحدد المناطق الواجب استغلالها ونوع المنتج السياحي لكل منطقة.
- سياسة تكوين الموارد البشرية الخاصة بتسيير المصالح السياحية؛
- اتخاذ إجراءات واضحة وعقلانية خاصة بالتهيئة العمرانية.
- تحسين صورة الجزائر السياحية، واسترجاع مكانتها بين الدول السياحية، وإبرازها كوجهة سياحية عالمية.
- تفعيل عملية الشراكة والخوصصة وفتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية.
- إعادة تأهيل وترقية الصناعات الفندقية.

2.1.1.2. استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر من خلال العرض السياحي المبرمج للتطوير 2013.

قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013 -سابقا- ، ومن أهداف هدا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة

[1] عبد الله عياشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

لتوسع السياحة البيئية ، هذا بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية.[1]

كما تعتمد الاستراتيجية المتبناة خلال هذه الفترة على تنويع العرض السياحي، لهذا تستوجب تطوير المنتجات السياحية التالية: [2]

- السياحة الحموية والعلاجية.
- السياحة الصحراوية.
- السياحة الثقافية.
- السياحة الساحلية.
- سياحة الأعمال والمؤتمرات.
- السياحة الرياضية والترفيهية.

وكذلك التمكن من:[3]

- التعريف بالمؤهلات الطبيعية والثقافية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات.
- تحسين الصورة السياحية للجزائر وإقحام منتجاتها في الأسواق السياحية العالمية.
- تحسين نجاعة وفعالية قطاع السياحة من خلال الشراكة.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية.
- المساهمة في التنمية المحلية.
- المحافظة على المحيط والمساحات الهشة بهدف تشجيع انتشار السياحة البيئية.

[1] عبد القادر شيلالي ، عوينان عبد القادر ، **الواقع السياحي في الجزائر و أفاق النهوض به في مطلع 2025**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول:"السياحة في الجزائر: واقع وأفاق" ، كلية العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي آكلي محند أولحاج ، بالبويرة، الجزائر ، يومي: 11 و 12 ماي 2010، ص 13.

[2] وزاني محمد ، **السياحة المستدامة : واقعها ،و تحدياتها بالنسبة للجزائر** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، ص 165 .

[3] المرجع نفسه، ص 165 .

3.1.1.2. استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر 2015.

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية العديد من المشاريع كأولوية وطنية لتحقيق التنمية السياحية في الجزائر، منها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما هو في مراحل متقدمة من عمليات إرساء الصفقة، تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:[1]

- مشاريع الاستثمار السياحي الوطني.
- فنادق سلسلة من شأنها توفير 29386 سرير في جميع الأصناف.
- تخصيص أرضيات جديدة للتوسع السياحي، و استحداث أكثر من عشرين قرية سياحية ذات الامتياز (VET) سيتم إنجازها وفق ما يلبي الطلب العالمي و الوطني هذه القرى موزعة عبر مختلف مناطق و جهات الوطن.
- حضائر إيكولوجية وسياحية،(Dounia Parc) بكل من عنابة، قسنطينة، الجزائر وهران وحضائر الواحات بالجنوب.
- مراكز الصحة والعلاج والتقوية البدنية :حمام قرقور، حمام ملوان، وشريعة.
- إطلاق 80 مشروعا سياحيا على مستوى أقطاب الامتياز السبعة بما يوفر5986 سرير وحوالي 8000 منصب شغل.

2.1.2. الاستراتيجيات المستقبلية:

والمتمثلة في برامج تنمية القطاع السياحي وفقا لما جاء به **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**SDAT2025**) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025 ، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.[2]

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للمخطط في:[3]

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل).

---

[1] احسن لعايب ، عبود رزقين ،**أهمية السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر** ، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية،العدد14، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر ،2017، ص 303.

[2] لحسن عبد القادر، **استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2012، ص 179.

[3] المرجع نفسه، ص 180.

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار.
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية.
- تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة،
- عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر: بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.

2.2. معوقات التنمية السياحية في الجزائر:

هناك جملة من العوائق تقف أمام عمليه التنمية السياحية في الجزائر نذكر منها:[1]

- نقص الاستثمار والهياكل والمرافق والمنشآت القاعدية للسياحة.
- الافتقاد إلى سياسة تسويقية فعالة تمكن الجزائر من أن تكوف قطب سياحي جاذب.
- إن تدهور الأوضاع الأمنية خلال السنوات السابقة في الجزائر أدى إلى تناقص التدفقات السياحية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي.
- ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة "الديوان الوطني للسياحة، الخطوط الجوية الجزائرية، أصحاب الفنادق".
- عامل الميزانية التي لها آثار على النوعية وكمية النشاطات والوسائل الترقوية.
- عامل التأطير في الديوان الوطني للسياحة الذي يجب تعزيزه كميا ونوعيا.
- ضعف هياكل الاستقبال ونقص تسيير القطاع السياحي في الجزائر.
- تدهور تغطية الخدمات في الفنادق الجزائرية.
- المحيط الاجتماعي والثقافي وما له من آثار على استقبال السياح عبر مختلف المستويات.

[1] خلخال منال، مرجع سبق ذكره، ص 132.

المبحث الثالث: دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

حسب ما تم ذكره سابقا، فان للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد رئيسية، متمثلة في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، لذلك سيتم التطرق لدور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال دراسة تأثير القطاع السياحي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر.

1. دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

توقف مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي على العوامل التالية: [1]

- مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال الروابط مع القطاعات الأخرى والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- مدى استخدام الإيرادات الناتجة عن السياحة، بما فيها العملة الأجنبية، لتمويل تطوير البنية التحتية ودعم المنشآت المحلية، سيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وللنهوض بالمهارات والمؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد محلي نابض بالحياة.
- السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من الحكومات، وما إذا كانت تشجع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في السياحة ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتدعم الأنشطة كثيفة العمالة، وتستهدف المناطق التي يعيش فيها الفقراء ويعملون.
- الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية وبلوغها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويتمثل دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في المؤشرات التالية:

1.1. مساهمة ايرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي" PIB" أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين.[2]

[1] منظمة الأمم المتحدة، السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد، 2013/01/28، ص08.

[2] فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 55.

كما يتميز الناتج المحلي الإجمالي" PIB" بكونه المؤشر المختار للتعبير عن مدى حيازة الفرد للموارد المالية اللازمة لتحقيق مستوى كرمي للمعيشة.[1]

والمنحنى التالي يمثل مساهمة ايرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات بين 2011-2017:

الشكل رقم (3-4): مساهمة ايرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي / الوحدة (مليار دج)

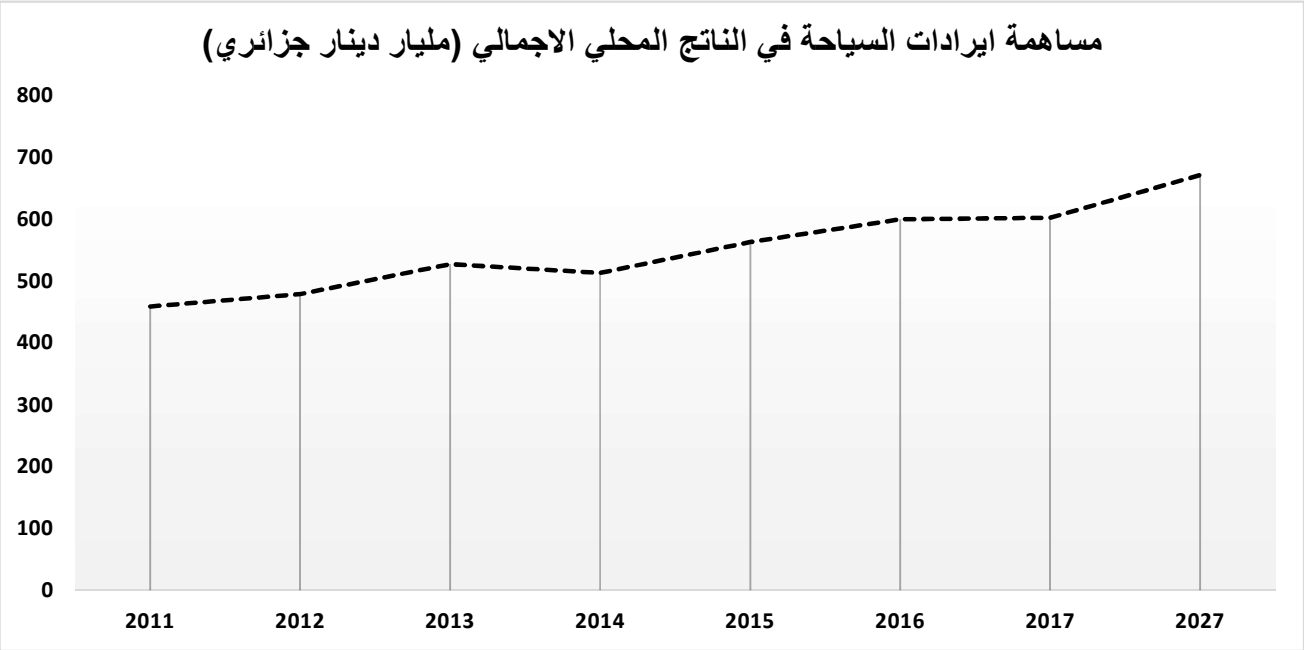

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

World travel &Tourism Council, WTTC, **Economic Impact 2017**, P12.

ومن خلال تحليل بيانات المنحنى البياني يتضح التطور الطفيف في مساهمة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، ففي بداية مدة الدراسة كان نصيب هذا الأخير من إيرادات السياحة 458.9 مليار دج، ليرتفع خلال ستة سنوات بمقدار يقارب 150 مليار دج، ليصل في سنة 2017 الى 602.4 مليار دج، وحسب توقعات منظمة السياحة العالمية، فمن المقدر أن يصل هذا الرقم بعد عشر سنوات الى 671.4 مليار دج في سنة 2027، بتطور لا يتجاوز 70 مليار دج.

[1] لطيفة لمطوش و عمر أقاسم ، **التنمية البشرية في الجزائر: واقعها، قياسها ومعوقاتها**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 05، العدد 05، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016/03/31، ص156.

2.1. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

تساهم السياحية في توفير جزء من النقد الاجنبي نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، كما أن الايرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، تخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاخرى.

ويمثل المنحنى البياني التالي حجم الايرادات النقدية التي قامت الجزائر بتحصيلها من الزوار السائحين بين سنة 2011-2017.

الشكل رقم (3-5): حجم الايرادات المحصلة من السائحين بين سنة 2011-2017 / الوحدة (مليار دينار جزائري)

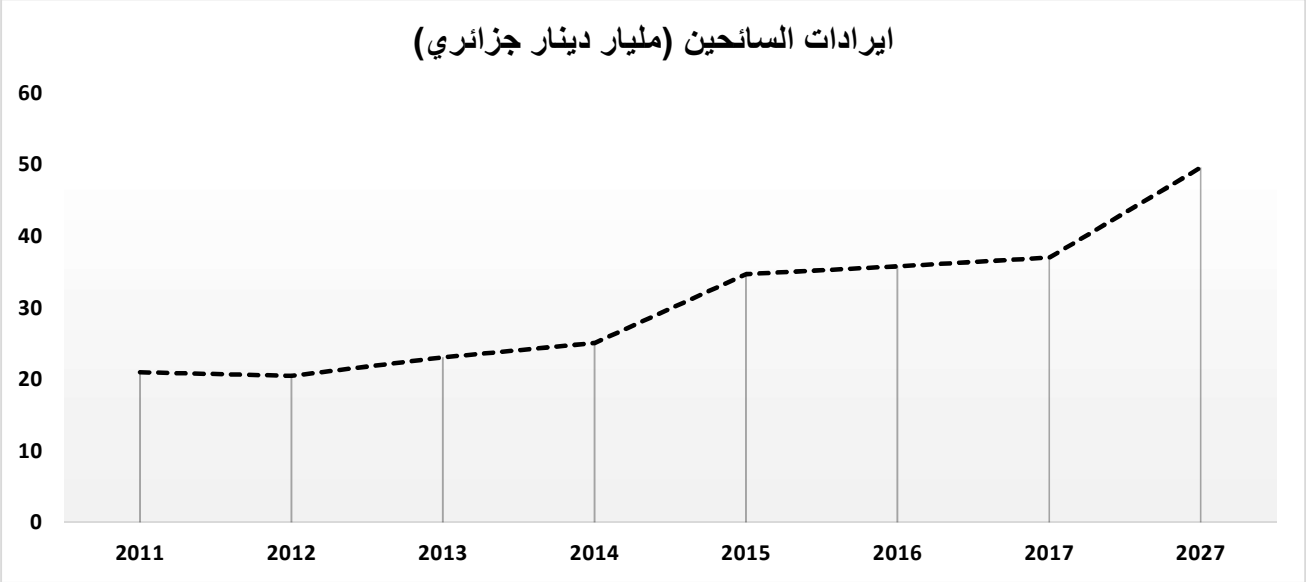

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

World travel &Tourism Council, WTTC, **Economic Impact 2017**, P12.

بعد قراءة بيانية للمنحنى البياني، من الملاحظ جدا أن مستويات إيرادات القطاع السياحي من السائحين يعرف تزايدا مستمرا، حيث كان في سنة 2011 ما يقارب 21 مليار دج، ليستمر بالارتفاع ليقارب ضعف هذا العدد ب قدر 37 مليار دج، ليستمر في الارتفاع ليصل الى 49.6 مليار دج في سنة 2027، وهذا حسب تقديرات منظمة السياحة العالمية.

وحسب توقعات منظمة السياحة العالمية، فمن المقدر أن يصل هذا الرقم بعد عشر سنوات الى 671.4 مليار دج في سنة 2027، بتطور لا يتجاوز 70 مليار دج.

2. دور السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر:

قبل التطرق الى دور السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر، يمكن ذكر إلى أهم الآثار الاجتماعية للنشاط السياحي في النقاط التالية: [1]

- الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل (البطالة، الركود الاقتصادي) وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المناطق العمرانية السياحية الجديدة.
- الاستثمار السياحي دائما يكون له عادة جانب يتمثل في رصف الطرق وتجميل المناطق وتحسين الخدمة التليفونية، ومشروعات الصرف الصحي.
- السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي القومي والاعتزاز بالوطن وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية، وتعمل على الترفيه والترويح النفسي والجسدي فيعود المواطن إلى عمله أكثر نشاطا وإنتاجية.
- تطوير السياحة وإنشاء المجتمعات الجديدة وإنشاء البيئة التي تسهل الاتصالات والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للمناطق المزدهرة سياحيا.
- السياحة أصبحت مصدرا من مصادر التغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية نظرا لأن بعض فئات المجتمع ترتبط أعمالهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تجعلهم ينتقلون من طبقة اجتماعية إلى طبقة أعلى لما يحققونه من مكاسب وأرباح عن طريق العمل السياحي.
- لها أهمية اجتماعية بارزة، حيث تعد صديقة للمجتمع، إذ تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، وتعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع من مجتمعات معتزلة إلى مجتمعات منتفعة.
- السياحة وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة، حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة.
- السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابيا بقضية الإنتاج والتنمية، فالسياحة أصبحت أداة مهمة لتحقيق التنمية.
- السائح باتجاهاته ومعتقداته الشخصية وسلوكه الاجتماعي وأفكاره التي يتبناها، حينما يقوم بزيارة سياحية لأي دولة أو منطقة سياحية مع تكرار زياراته لها ينشأ نتيجة هذه الزيارات المتكررة نوع من التآلف والاندماج بينه وبين أفراد المجتمع في الدولة

[1] محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، الطبعة 02، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1995، ص 85.

التي زارها وقد تكون تآلفا (لغويا أو ثقافيا)، بمعنى تعرف السائحين على المقومات الثقافية للمجتمع المضيف وتتبع إنجازاته وتطوره، بالإضافة إلى إطلاع هذا المجتمع على الثقافات الأجنبية الوافدة من خلال هؤلاء السائحين بما يحملونه من أفكار واهتمامات.[1]

ثم إن التوسع في النشاطات السياحية في كثير من دول العالم أدت إلى تغيير أنماط العمل والثقافات ورفعت في مستويات المعيشة لدى الكثير من الدول، ومن بينها الجزائر، لذلك يمكن القول إن للسياحة دور في تحقيق التنمية الاجتماعية المرجوة من خلال العناصر التالية:

1.2. خلق مناصب شغل:

تعاني أغلبية دول العالم الثالث ومن ضمنها الجزائر من مشكلة البطالة، مما يحتم الانصراف الى دفع وتحريك القطاعات التي بإمكانها خلق مناصب الشغل والتخفيف من عبئ البطالة، وبما ان قطاع السياحة يعتبر قطاع خدمات تستخدم فيه العمالة بشكل محسوس، فانه يبدو جليا الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في امتصاص البطالة وخلق مناصب العمل، وتتصل بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي، والصناعات الحرة.[2]

والاحصائيات المقدمة في المنحنى البياني التالي توضح تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري للفترة بين 2000-2013:

[1] المرجع السابق، ص 85.

[2] بودي عبد القادر، **أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص54.

الشكل رقم (3-6): تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري للفترة بين 2000-2013 /الوحدة (ألف عامل)

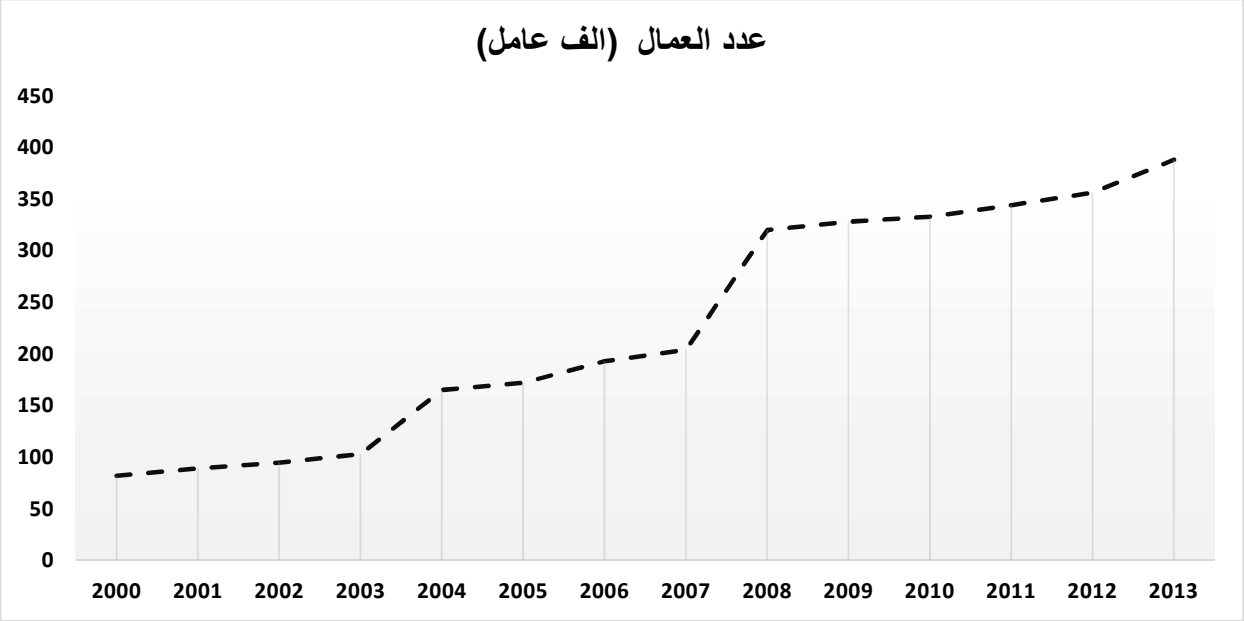

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على :

عبد الله عياشي، **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منضور الاستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 190.

عند تحليل بيانات المنحنى البياني، يظهر لنا التطور النسبي في عدد مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث كانت في سنة 2000 حوالي 82 ألف عامل، لتفوق 388 ألف عامل في سنة 2013، أي زيادة أكثر من 305 ألف عامل، ولا تقتصر مساهمة السياحة في قطاع التشغيل بخلق مناصب عمل فقط، بل تساهم أيضا في إيرادات الخدمات المقدمة للسياح من قبل الموظفين، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): إيرادات الخدمات المقدمة للسياح من قبل الموظفين2011 – 2017 / الوحدة (مليار دج)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2027
الايرادات	226.6	292.2	321.9	302.4	326.4	346.7	346.9	354.9

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على :

World travel &Tourism Council, WTTC ,**Economic Impact 2017**, P12

والملاحظ من خلال الجدول، الأرقام المعتبرة لهذه الإيرادات التي تقاس بالمليارات، مع كون هذه النسب ثابتة حتى في سنة 2027، حسب توقعات منظمة السياحة العالمية، التي قدرته ب 354.9 مليار دينار جزائري.

ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، وبوزن الاستثمار الخاص في هذا المجال، وما يحمله ذلك من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة.

2.2. تحسين مستوى معيشة السكان:

تنشأ عن النشاط السياحي انعكاسات على المواطنين، من بينها التأثير على مستوى معيشتهم، والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الايرادات السياحية (الايرادات السياحية/مجموع السكان) في الجزائر للفترة ما بين 2005-2013.

الجدول رقم (3-6): تطور نصيب الفرد من الايرادات السياحية للجزائر 2005-2013/الوحدة (دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نصيب الفرد من الإيرادات السياحية (دولار)	5.60	6.43	6.30	8.66	7.50	6.08	5.70	6.80	8.40

المصدر: عبد الله عياشي، **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منضور الاستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 192.

والملاحظ من خلال قيم الجدول تدني متوسط نصيب الفرد من الايرادات السياحية المحققة، فبالرغم من نموه في السنوات الأولى لفترة الدراسة لتصل إلى حدود 8.66 دولار كأقصى قيمة سنة 2008، ليعاود بعدها الهبوط في السنوات الأخيرة ليصل إلى حدود 5.70 دولار سنة 2011 ثم يعاود بعدها الارتفاع ليصل إلى قيمة 8.40 دولار في سنة 2013.

وتعود أسباب هذا التدني المستمر لنصيب الفرد من الايرادات السياحية وما سبقها من احصائيات، إلى التهميش الدائم لقطاع السياحة على حساب قطاعات اقتصادية أخرى، كقطاع المحروقات، والبناء والأشغال العمومية وغيرها من القطاعات التي ضخت لها الدولة أموالا كبيرة ضمن مخططاتها التنموية، طبعا كل ذلك كان على حساب قطاع السياحة الذي ظل يحتل المراتب الأخيرة في التمويل.[1]

[1] عبد الله عياشي، مرجع سبق ذكره، 193.

كما نتج عن هذا التهميش واللامبالاة انخفاض نصيب الجزائر من السياحة الدولية، وبالتالي تدني مستوى الطلب السياحي على مختلف السلع والخدمات المرتبطة بالقطاعات الأخرى (كالنقل، السكن، الترفيه، المواد الغذائية، العلاج)، مما أدى بالضرورة إلى انخفاض دخل الأفراد والمؤسسات القائمة على عرض هذه السلع والخدمات.[1]

3. أثر القطاع البيئي على تنمية السياحة في الجزائر:

تعتبر الجزائر من أكبر البلدان الإفريقية وأكثرها غني بالموارد، غير أنها تعاني من مشاكل بيئية والتي ترجع أساسا، وبصفة عامة للسلوك الخاطئ للمواطنين، ولسياح أيضا، وبالنظر للوضع البيئي المتدهور، فان أن الجزائر تخسر سنويا 870 مليون دولار بسبب الإهمال البيئي، وسبب ذكر النظام البيئي، هو كون البيئة هي المادة الأولية للنشاط السياحي ، فالبيئة في أبسط تعريف لها هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، ومهما كان نوع المشاكل والآثار البيئية التي تعاني منها الجزائر، فإنها تؤثر على الجانب السياحي، كما تؤثر في سلوك السائح.[2]

وفيما يلي يبين الجدول التالي الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر.

الجدول رقم (3-7): الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر/ الوحدة دج.

	القيمة السنوية الكلية (مرتفعة)	القيمة السنوية الكلية (منخفضة)
الخسائر الاقتصادية للسياحة بسبب تدهور الشواطئ	180.000.000	60.000.00
خسائر بسبب الفرص الضائعة في السياحة	16.666.667	16.666.667
خسائر دورية بسبب الشواطئ المغلقة	200.000.000	120.000.000
خسائر كلية مباشر في تسيير السياحة الشاطئية	396.000.000	196.000.000

المصدر :عبد الله عياشي، **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منضور الاستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 194.

[1] عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005/2004، ص94.

[2] عبد النور ناجي، **دور الادارة المحلية في حماية البيئة من أخطار التلوث " التجربة الجزائرية"** ، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2016، ص ص92-94.

ويتضح من خلال الجدول أن مجمل الخسائر الاقتصادية للسياحة بالتركيز على نوع السياحة الشاطئية كانت بالمليارات، ناهيك عن الأنواع الأخرى للسياحة، وتعود أسباب الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر إلى سوء تسيير النفايات في المناطق السياحية، كما أن تلوث مياه الشواطئ كان سببا في تراجع الاستثمارات في السياحة الشاطئية ، الأمر الذي أدى الى تراجع عدد السياح في المؤسسات الفندقية، وغيرها من العوامل البيئية الأخرى كالمخلفات الصناعية الملوثة للهواء، ودرجة الوعي البيئي للمجتمع، التي كانت سببا في تدهور البيئة السياحية الجزائرية.[1]

وكما أن للبيئة تأثيرات على النشاط السياحي، فالسياحة أيضا لها تأثيرات على البيئة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف، وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها التي تنبع من طبيعة الممارسة، ويمكن التعرف على أهميتها في النقاط التالية:[2]

- تدفع السياحة إلى إقامة المزيد من البنى الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات ومؤسسات سياحية.
- تقود إلى إعمار البيئة المحيطة، لإنشاء الفنادق والمطاعم والاستراحات والمنتجعات الصيفية والشتوية والنشاطات السياحية الأخرى، وبالتالي تنعكس على تفعيل الهيكل الاقتصادي ورفاهية الإنسان وتطوير الجهود للمحافظة على البيئة.
- يولد تدفق الأفواج السياحية مجالات عمل مربحة للسكان المحليين، مما ينمي الوعي للحفاظ على بيئتهم لمزيد من المكتسبات.
- تساعد السياحة في المحافظة والنمو للصناعات والحرف التقليدية اليدوية والتذكارية المميزة والمهددة بالانقراض، من خلال استغلال الموارد الوفيرة والعمالة الماهرة بالتوارث، الأمر الذي يسهم في استغلال الموارد الطبيعية البيئية استغلالاً أمثلا.
- تدفع السياحة إلى إقامة مراكز ومعارض بيع التحف والهدايا والصناعات الوطنية للسياح، خاصة وأن البلد السياحي يعتبر معرضاً دائماً مفتوحاً أمام السائح.
- تدفع السياحة البيئية إلى الاهتمام بترميم وصيانة الآثار، والحفاظ عليها وهي من العناصر الهامة في البيئة السياحية.
- المحافظة على التوازن البيئي، وبالتالي الحفاظ على الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، أي أنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أسلوب معالجة، مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.
- تقوم على نشر المعارف والمعلومات السياحية، ونشر ثقافة المحافظة على البيئة والموروث التراثي الإنساني وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية.

[1] عبد الله عياشي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[2] خان أحلام وزاوي صورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 229-230.

خلاصة:

يمكن أن نخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن السياحة اليوم أصبحت ضرورة حتمية لا بد على الدول افاء حقها من الاهتمام، كونها من القطاعات الرائدة لإحداث تنمية مستدامة، وذلك لما توفره من توازنات اقتصادية واجتماعية في هذه الدول ومنها الجزائر، فتطوير السياحة في الجزائر والاهتمام بقطاعها سيؤثر بشكل إيجابي على المستقبل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لها ، من خلال مساهمة السياحة المستدامة في التنمية الاقتصادية عن طريق ضمان جلب تدفقات النقدية من العمالة الأجنبية، إضافة إلى الى تحسين المستوى المعيشي للسكان ، وخلق مناصب عمل والحد من مشكلة البطالة ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

ورغم امتلاك الجزائر لمقومات وموارد سياحية ضخمة، إلا انها لم تولي لهذا القطاع الاهتمام الكافي والذي يرقى بهاتة المقومات، الا بعض المشاريع والاستراتيجيات التي واجهت العديد مجموعة من التحديات منها نقص الاستثمار والهياكل والمرافق القاعدية السياحية، ولعل أهم سبب هو اكتفاء الجزائر بما تملكه من طاقات نفطية ومحروقات، واهتمامها المطلق بهذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية قدمها قدم التاريخ ، وتعد مصدرا من مصادر التراث الثقافي والطبيعي ، ومع تطورها وتطور إيراداتها نتيجة تطور وتعدد رغبات السائحين، وبفضل النمو السريع الذي عرفته بعد الثورة الصناعية وما أحدثته من تطورات تكنولوجية أدت إلى تطور وسائل النقل والاتصال، خلق لها قواعد وأسس خاصة بها، ما جعل سائر دول العالم توقن بالأثر المباشر لها على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، لتغدو صناعة القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت في سلم الاهتمامات الرسمية والمهنية والشعبية لهذه الدول ، لتحوز اهتمام جميع المسؤولين في العالم، وتخلق لها منضمات وجمعيات عالمية تختص بها، إذ إن استمرارية هذا القطاع يشكل موردا لا ينضب خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الأخرى ، ما جعلها واحدة من أكبر الصناعات في العالم، وهو الأمر الذي مكنها من أن تعد من القطاعات الرائدة لإحداث التنمية في كثير من الدول النامية، وذلك لما توفره من توازنات اقتصادية واجتماعية في هذه الدول.

ولأجل ذلك أصبحت قضية التنمية السياحية–المستمدة من فكرة التنمية المستدامة– لكثير من دول العالم من متطلبات عملية التنمية المستدامة الشاملة تضعها الحكومات في أولويات أجندة أشغالها، لتتمكن من جذب أكبر عدد ممكن من السياح في ظل تزايد الطلب على السفر ونمو صناعة السياحة في العالم، والجزائر من بين هذه الدول التي لطالما تعالت فيها الأصوات مناديه بضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي كأحد البدائل لمرحلة ما بعد البترول، فالتنويع الاقتصادي والاعتماد على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى أصبح ضرورة ومطلبا وطنيا خاصة في ظل الأزمات والهزات الكثيرة التي عاشها ويعيشها الاقتصاد الجزائري باعتماده على مداخيل الريع البترولي لتغطية النفقات العامة في الدولة.

1. نتائج الدراسة:

بعد إجراء الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

- ✓ السياحة ظاهرة عالمية تطورت وازدهرت منذ بدية التاريخ، نتيجة تعدد رغبات وأسباب السفر، ما أسفر عن تنوع مقاصد وتقسيمات السياحة.
- ✓ تتمركز السياحة الدولية في مناطق وتقل في أخرى، وهذا بحكم الاستقرار الذي عرفته هاته المناطق والإمكانيات المتاحة والاهتمام الكبير بالقطاع السياحي لدى دولها.
- ✓ اعترض قطاع السياحة في الجزائر عقبات وعراقيل حالت دون النهوض به وتطويره، واختلفت هذه العراقيل وتنوعت في شتى الميادين والمجالات.

- ✓ هنالك مساهمة فعالة للمنظمات والجمعيات الناشطة في المجال السياحي، والتي ساهمت في تطوير هذا القطاع من خلال تنظيمه وادارته، وتقديم الإرشاد والدعم وخاصةً للسياحة المجتمعية.
- ✓ يعرف السوق السياحي العالمي تطورا كبير من سنة الى أخرى، وان كان هذا التطور نسبي في الجانب الجزائري.
- ✓ ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر، بسبب ضعف الاستثمار العام والخاص ما تبعه من مخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة.
- ✓ التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية من جهة، وبين بعدها البيئي من جهة أخرى.
- ✓ ضعف تنافسية القطاع التنموي الجزائري مقارنة بالبلدان الأجنبية، اذ أنها احتلت المرتبة الثالثة والثمانون جراء تمكنها من تحقيق 58.1 % فقط من أهداف التنمية المستدامة.

2. اختبار الفرضيات:

بالإضافة الى الاستنتاجات السابقة، تأتي استنتاجات تساهم في اثبات أو نفي فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: **تساهم السياحة المستدامة في تطوير القطاع السياحي دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية.**

نقول بصحة هذه الفرضية، حيث تبين من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة أن جوهر السياحة المستدامة يكمن في صيانة الموارد الطبيعية والثقافية وغيرها لأجل استدامة استخدامها مستقبلا، مع تمكين الأجيال الحاضرة من الاستفادة منها، وتبدو أهمية نهج التنمية المستدامة في أن بقاء القطاع السياحي يتوقف على بقاء امكانيات جذب السياح ذات الصلة بالتراث الطبيعي والبيئي والتاريخي والثقافي لمنطقة ما.

الفرضية الثانية: **يساعد القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إيرادات العملة الصعبة، وفتح مناصب التشغيل.**

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن للسياحة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مصدرا هاما للمداخيل بالعملة الصعبة، وتوفير مناصب الشغل للكثير من فئات المجتمع وخصوصا المحلية منها، بالإضافة إلى انها تساهم بنسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول العالم.

الفرضية الثالثة: **للجزائر العديد من الموارد والمقومات الطبيعية والتاريخية، والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القطاع السياحي.**

أثبتت الدراسة عدم صحة هذه الفرضية نسبيا، فصحيح أن للجزائر إمكانيات وموارد طبيعية ضخمة، الا أن الإيرادات المحصلة من استغلال هذه الموارد ضعيفة جدا، بحيث أن الأهداف التي سطرتها الجزائر في أجندتها لتطوير قطاعها السياحي، لا ترقى الى مستوى الأهداف الحقيقة التي تستطيع الجزائر تحقيقها من الاستغلال الأمثل لمواردها.

الفرضية الرابعة: لا تستفيد الجزائر من كامل إمكانيات قطاعها السياحي، وهذا بسبب ضعف الاستغلال الأمثل لمواردها ومقوماتها الطبيعية.

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، فرغم الثراء الطبيعي وامتلاك الجزائر لمقومات الجذب السياحي، إلا أن السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع ظلت عاجزة للنهوض بالقطاع السياحي رغم انتهاج العديد من البرامج التنمية في هذا القطاع، وهذا بسبب اهمال الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، حيث أن امتلاك مقومات سياحية ضخمة دون أن تعقبها اهتمام واستغلال هذه المقومات، من شأنه أن يضر بالقطاع السياحي دون افادته.

3. الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقا من الدور البارز الذي تمثله السياحة بالنسبة للتنمية المستدامة، وأثرها البالغ على تحقيقها، وبناء على النتائج السابقة، وحتى لا تبقى الدراسة حبرا على ورق، تم الوصول الى بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال السباحة كالاتي:

- ✓ الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، والاستفادة من تجارب غيرها من الدول الناجحة في مجال السياحة، خاصة تلك التي تتوفر على نفس المميزات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية.
- ✓ توجيه وسائل الإعلام والإشهار لخدمة القطاع السياحي وتوسيع نطاقه بإقامة الملتقيات، المنتديات، الأفلام، الجرائد، التليفزيون، الراديو...
- ✓ توفير الظروف الأمنية للسياح، وحمايتهم من مختلف أشكال الاعتداءات التي قد يتعرضون لها، كالسرقة، وسوء المعاملة والتي تؤثر سلبا على التوافد الأجنبي على البلاد.
- ✓ تحسين جودة وكفاءة البنى الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق والطرقات، والمرافق العامة ووسائل النقل، من أجل تقديم خدمات سياحية راقية في المستوى المطلوب.

- ✓ توفير البرامج التدريبية والتعليمية حول مختلف جوانب السياحة، والاهتمام بتكوين وتدريب العاملين في هذا القطاع من خلال رفع مستواهم التعليمي والتأهيلي، في مراكز خاصة وكليات متخصصة في مجال السياحة والفندقة، كما يجب أن تشمل تلك البرامج مجموعة واسعة من المواضيع مثل تعلم اللغات الأجنبية وتقنيات الأعمال والسياحة.
- ✓ تشجيع الشراكة والاستثمار العام والخاص في هذا القطاع، خاصة أنه يعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد الوطني بدل الاعتماد الكامل على الاستثمار في قطاع المحروقات.
- ✓ إتباع تكنولوجيات جديدة لتسهيل عمليات الدفع والحجز وتحويل الأموال، الأمر الذي غيابه يعتبر من المعوقات التي تواجه الأجانب.
- ✓ الترويج للفرص الاستثمارية السياحية من خلال تبني مواقع الكترونية مختصة في النجال السياحي.
- ✓ نشر ثقافة السياحة بين أفراد الوطن لتشجيع السياحة الداخلية.
- ✓ ضرورة تنويع المنتجات السياحية الجزائرية، مع وضع علامات تجارية على المنتجات الحرفية التقليدية الموجهة للتصدير نحو الخارج، كوسيلة للإشهار السياحي.
- ✓ دعوة وكالات السفر والسياحة بالخارج لزيارة المناطق السياحية في الجزائر، من أجل تعريفهم ميدانيا على المنتوج السياحي، كأداة أخرى للإشهار السياحي.
- ✓ العمل على التطبيق الصارم للقوانين التي تحمي البيئة وتحافظ على الموارد السياحية وتمنع الاستغلال العشوائي لهذه الموارد.
- ✓ العمل على تثمين الموروث الثقافي والحضاري والتعريف به دوليا من خلال إقامة مهرجانات دولية والمشاركة في التظاهرات الدولية.
- ✓ وجوب اشراك المجتمع المحلى في اعداد خطط تنموية سياحية، ما يخلق نوع من الشعور بالمسؤولية لديهم، مع اجتناب تعارض هذه الخطط مع متطلبات وحاجات المواطنين المحلية، وثقافتهم وعاداتهم.

وبتطوير القطاع السياحي المستدام، يمكن للجزائر تثبيت مقعدها في السياحة العالمية، ثم التوسع لمحاولة تلبية رغبات وحاجات قطاعات أخرى مهملة، كقطاع الطاقة النظيفة التي يمكن استثماره في صحراء الجزائر الواسعة.

❖ آفاق الدراسة:

في الختام نشير إلى أن هذا البحث ما هو إلا لبنة في مجال واسع بقيت العديد من جوانبه لم تكتمل بعد، اذ يطرح كثيرا من الاهتمامات التي تحتاج إلى دراسات كثيرة لتسليط الضوء عليها، ومن بين هاته الدراسات أو الإشكاليات التي قد تكون مواضيع قابلة للبحث مستقبلا ونجدها كذلك مكملة لموضوعنا على سبيل المثال لا الحصر:

- دور التخطيط السياحي في إدارة الأزمات السياحية.
- أهمية النشاط الإعلامي في ترويج المنتوج السياحي الجزائري.
- دور الثقافة السياحية في بناء صناعة السياحة في الجزائر.
- دور السياحة في حماية وتطوير المحميات الطبيعية في الجزائر.
- تقييم الآثار البيئية الناجمة عن سوء استغلال المواقع والآثار السياحية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

- ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، طبعة 02، 2001.
- براهيم إسماعيل الحديد، **إدارة التسويق السياحي**، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة 01، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2009.
- خالد مصطفى قاسم، **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010.
- خبابة عبد الله ، بوقرة رابح ، **الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة** ، دار شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر ، 2009.
- رواء زكي الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2010.
- عبد الرحمان تمام أبو كريشة، **علم اجتماع التنمية**، ط01، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
- عبد السلام أبو قحف، **إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق**، ط01، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2004.
- عبد الله الركيبي، **الجزائر في عين الرحالة الإنجليز**، الجزء 01، ط01، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، 1999.
- غنيم عثمان محمد وأبو زنط ماجد، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها** ، ط01، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- فؤاد رشيد سمارة، **تسويق الخدمات السياحية**، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001.
- ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، ط 01، دار زهران، الأردن، 2008.
- محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، ط 02، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1995
- محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، ط 01، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2000.
- مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2007.

- مروان السكر، **الفندقة إدارة واقتصاد**، ط01، المكتبة الوطنية للطباعة، القاهرة، مصر، 1994.
- مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، ط 01، مجدلاوي للنشر، الأردن،1997.
- نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.
- وفاء زكي إبراهيم ، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية** ، ط 01 ، دار المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2006.
- يحي وناس، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**، دار العرب للنشر والتوزيع ، وهران، الجزائر، 2003.
- يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، ط01، البيطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.

ثانيا : المجلات و الدوريات.

1. باللغة العربية

- احسن لعايب ، عبود رزقين، **أهمية السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر** ، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، العدد14، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر ،2017.
- الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات**، مجلة الباحث، عدد 16، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 2016.
- الياس أبو جودة، **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 78، أكتوبر 2011.
- بوالكور نور الدين ، **تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن المهيدي ، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017.
- حاج قويد قورين ، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، جوان 2014، ص 19.
- حرواش محمد ، **تحليل اثر التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2013**، مجلة افاق للعلوم، المجلد 02, العدد 03، جامعة زيان عشور الجلفة ، الجزائر ، 2016/06/01.
- خان أحلام وزاوي صورية، **السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2010.

- خلخال منال، **الاتجاهات الأساسية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 03، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، جوان 2015.
- سالم حميد سالم، **سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 48، جامعة بغداد، العراق، 2007.
- عبد النور ناجي، **دور الادارة المحلية في حماية البيئة من أخطار التلوث " التجربة الجزائرية "**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2016.
- عدلي زهير و سعدي راضية، **مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2015.
- عمارة هدى، **البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر،2017.
- عمر حوتية ، **واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره**، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، جوان 2014.
- قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي، **السياحة في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2012/12/01 .
- لحسن عبد القادر، **استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2012.
- لطيفة لمطوش و عمر أقاسم ، **التنمية البشرية في الجزائر: واقعها، قياسها ومعوقاتها**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 05، العدد 05، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016/03/31.
- ليلى بوحديد، الهام يحياوي، **إمكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5، جامعة المدية، المدية، الجزائر، 2016.

- محمد ساحل وعبد الحق بن تفات، **ابراز العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة مع محاولة نمذجة البعد الاقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 09، العدد 30، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018/03/30.
- مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، جوان 2010.
- مسيخ أبوب ، **التنمية المستدامة و التحديات المطروحة أمامها** ، مجلة الاقتصادي الاسلامي العالمية، عدد مارس 2018.
- هاجر سعيدي ولامية لعلام، **دور التنمية السياحية المستدامة في ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2016.
- هاني نوال، **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**، مجلة الباحث، عدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.
- ياسية سليمة ولحواسنية ياسمين، **نحو إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 07، عدد01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/06/01.
- يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة بغداد ، العراق، 2013.
- منظمة الأمم المتحدة، **السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدام**ة، مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد، 2013/01/28.
- منظمة الأمم المتحدة، **تقرير عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة** ،2017.
- منظمة الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة**، 2017.
- وزارة الطاقة والمناجم، **دليل الطاقات المتجددة**، الجزائر، 2007.
- وزارة الاقتصاد، **دليل المفاهيم والتعريفات المتعارف عليها دوليا**، سلسلة نشر الوعي السياحي، الإصدار الخامس، الإمارات العربية المتحدة،2011 .

2. باللغة الأجنبية:

- World tourism organization, UNWTO, **tourism highlights**, 2017.
- World travel &Tourism Council, WTTC, **Economic Impact**, 2017.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية.

- العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية الشاملة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.
- بودي عبد القادر، **أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- كواش خالد ، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 1016/2015.
- شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2014-2015، ص 53.
- شريف محمود محمد، **الإدارة المستدامة للبيئة العمرانية في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2009/2008.
- عبد الله عياشي، **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منضور الاستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.
- عميش سميرة، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية خلال الفترة 1995-2015**، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2015/2014.
- عويننا عبد القادر، **السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012.
- فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

- اسماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.
- الهام عوايطية ، مريم مسعود ، **دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجريبية و علوم التسيير ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2016/2015.
- الياس عياشي، **الخدمات السياحية الفندقية والتنمية الحضرية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008.
- بوراس عصام، **المياه والتنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة. 2009/2008.
- تلي محمد اسلام، **دور السياحة في التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013.
- حميدة بو عموش، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.
- زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل السياحة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.
- سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.
- سنوسي سعيدة، **الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي ودور التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010/2009.
- سويقات محمد عبد الرحمان، **واقع استخدام عناصر المزيج الترويجي على مستهلك الخدمات السياحية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.
- عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005/2004.

- عمرو محي الدين، **العمران التلقائي وتأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية**، مذكرة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2001/2000.
- مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
- مريم حسيني، **أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.
- نايف بن نائل، **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2009/2008.
- نصر حميداتو، **النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي، الجزائر، 2015/2014.
- نمران مشري، **الإعلان الإلكتروني ودوره في الترويج للرحلات السياحية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015.
- هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- وزاني محمد، **السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العالمية

- اسيا قاسمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة** ، الملتقي الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، الجمعية التونسية للدراسات الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية، باجة، تونس، 26-27 افري 2012.
- بن الشيخ بوبكر الصديق، **المنتج السياحي في الجزائر بين جاذبية المقومات السياحية وضعف الخدمات المكملة**، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة-الجزائر، يومي 24 و 25 أفريل 2012.

- بوفليح نبيل، تقرورت محمد، **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا**، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 11-12 ماي 2010.
- صلاح زين الدين، **دراسة لفرص و تحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث في القانون السياحي، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 26-27 افريل 2016.
- عبد القادر شيلالي ، عوينان عبد القادر ، **الواقع السياحي في الجزائر و أفاق النهوض به في مطلع 2025**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: السياحة في الجزائر: واقع وأفاق ، كلية العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي آكلي محند أولحاج ، بالبويرة، الجزائر ، يومي: 11 و 12 ماي 2010
- محمد العطا عمر، ندوة علمية بعنوان: **أثر الأعمال الإرهابية على السياحة** ، مركز الدراسات والبحوث: قسم الندوات والقاءات العلمية، دمشق، سوريا، 2010/07/06.
- مليكة زغيب و سوسن زيرق، ملتقى وطني بعنوان: **فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 19-20 نوفمبر 2012.

خامسا: مواقع الانترنيت الرسمية

1. **باللغة العربية**

- الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاءات http://www.ons.dz
- الموقع الرسمي لوزارة الموارد المائية و البيئة http://www.mre.dz

2. **باللغة الأجنبية**

- الموقع الرسمي لنادي روما http://www.clubofrome.org
- الموقع الرسمي للجمعية الدولية للنقل الجوي http://www.iata.org
- الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للطيران المدني http://www.icao.int
- الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة http://www.un.org
- الموقع الرسمي للاتحاد الدولي لوكالات السياحة والسفر http://www.uftaa.org